موسى السيـــد
العــراق

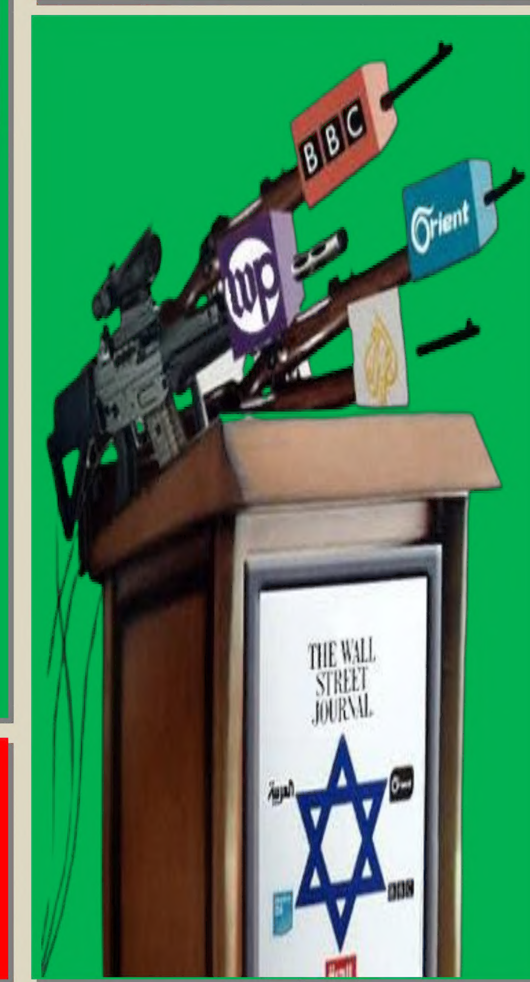
عزالدين وهدان
فلسطين

حرب القلم والصوت والصورة

أطروحات عربية في مواجهة الإعلام الإمبريالي الصهيوني







منشورات الطليعة
1990

موقع الإعلام في النموذج الشامل للغزو الإمبريالي

موسى السيد*
آذار / مارس 1989

منذ أكثر من عقدين ظهرت مفاهيم الغزو الاعلامي وعدم التكافؤ في تدفق الانباء على الساحة الدولية، وبدأت دراسة قضايا صناعة الكلمة والرأي العام، ودور أجهزة الاتصال العصرية في ذلك، كحيز مستقل للبحث والاستقصاء. ومنذ عام 1960 على وجه التحديد نال واقع الاعلام على الساحة الدولية اهتمام المؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية والوطنية. وسارت الدعوة من أجل اعلام متوازن ومتكافىء بموازاة الدعوة لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد[1]. وبعد مضي فترة طويلة على البدايات، يتفق الآن جميع المعنيين بشؤون الاعلام في دول العالم الثالث، مؤسسات وهيئات وافراداً، على ان الحصيلة في الميدانين الاعلامي والاقتصادي لم تخضع لمناشدات وآراء الدول النامية أو الهيئات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

وقد كان لليونسكو دور مميز في الجهود من أجل دراسة الاتجاهات الاعلامية على الساحة الدولية، إذ عقدت لهذا الغرض ندوات وأقامت حلقات دراسة وبحث، ونشرت مؤلفات، وقدمت خلاصات واقعية لكل ذلك، كما حصل في المؤتمر العام لليونسكو المنعقد في بلغراد عام 1980[2]. وفي السنوات المنصرمة من الثمانينات، أخذ الحقل الاعلامي بالتميّز الشديد واجتذاب المزيد من الاهتمام، وظهرت في جميع اللغات الحية تقريباً مؤلفات كثيرة حول الاعلام والاتصال وابعادهما الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتربوية والتنموية، وحتى العسكرية والأمنية. وكانت جميع الجهود الآنفة الذكر قد توصلت إلى الاقرار بتوصيف عام لوضع الاعلام على الساحة الدولية حيث تتواجد ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي الاعلام الاشتراكي، الاعلام الرأسمالي، واعلام دول العالم الثالث.

أدت التطورات السريعة في تقنيات الاعلام والتوسع الناتج عنها إلى تغير المشهد الاجتماعي في داخل كل بلد وفي العالم كله، وكان الاثر الأول لذلك تعميق الفجوة بين الدول الامبريالية من جهة والدول النامية من جهة ثانية في ميدان الاتصال والاعلام. هذه الفجوة ليست تقنية كما يذهب الكثير من الباحثين الغربيين[3] إذ إن تعابير من قبيل «عدم التكافؤ»، و«التخلف الاعلامي»، و«الفجوة التكنولوجية» هي تعابير ملطفة لوصف واقع وجود غزو اعلامي امبريالي منسجم ويكمل جوانب الغزو الاخرى الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ففي عام 1986 انسحبت الولايات المتحدة الاميركية من اليونسكو، لأن رأياً عاماً ضاغطاً تكوّن داخل المنظمة وقف بالضد من مفهوم «التدفق الحر للمعلومات» وهو الركيزة الأولى في المنظومة الفكرية للدفاع عن الغزو الاعلامي. فالتدفق الحريعني عدم وضع أية قيود بوجه التدفق من طرف واحد هو الامبريالي نحو طرف ثانٍ هو العالم الثالث. وفي حال الدول النامية يعني هذا المفهوم من وجهة نظر امبريالية الرضوخ للغزو الاعلامي دونما اعتبار لواقع هذا البلد أو ذاك، هذه القومية أو تلك، والحاجات الملموسة لأمم وشعوب العالم الثالث، وطبيعة مشكلاتها ومستوى تطورها.

---

* باحث من القطر العراقي.

وعلى رغم وجود اختلافات كبيرة جداً بين الأنظمة الاجتماعية والتوجهات السياسية والايديولوجية والاعلامية داخل مجموعة دول العالم الثالث، تصرفت المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة بقضايا الاعلام وكأنها كتلة واحدة في محاولة للتقليل من الآثار المدمرة للغزو الاعلامي والثقافي الامبريالي. لكن ذلك لم يخف واقع انه يصعب القول بوجود تيار أو اتجاه اعلامي واضح الملامح تجمع عليه هذه الدول في سياستها الاعلامية الوطنية والاقليمية. وقد جرى توصيف وجود تيار اعلامي للدول النامية على أساس الحاجة الفعلية والمفترضة وليس على أساس الواقع القائم في هذه الدول، فمن الواضح ان بلداناً تعتبر نامية تسود فيها أنظمة حكم رجعية تابعة للامبريالية لا يمكن ان تنسجم توجهاتها الاعلامية مع دول تقدمية ووطنية من نفس مجموعة دول العالم الثالث. و إذا كان ثمة معيار حقيقي لقياس طبيعة الاتجاه الاعلامي لبلد نام واحد أو مجموعة بلدان، فان هذا المعيار يتركز على مقدار خدمة السياسة الاعلامية لقضايا تطوير البنية الاقتصادية الاجتماعية، والثقافة القومية، على أساس من نظرة موضوعية للتطور التقدمي. ومن خلال دراسة السياسة الاعلامية لهذه الدولة النامية أو تلك، يمكن وضع اليد على العامل الداخلي الذي يجعل من الغزو الاعلامي الامبريالي أمراً واقعاً ومجسداً في حياة البلد، أو على العكس، حيث يستخدم الاعلام في الدول الوطنية والتقدمية كـ«مدفعية للعقل» كما يقول الثائر الاميركي اللاتيني «بوليفار» لمواجهة رياح الغزو الاقتصادي السياسي الاعلامي الامبريالي(4).

وكما في جميع بلدان العالم الثالث، تثار الآن في الوطن العربي، وعلى نطاق يتسع يوماً فيوماً التساؤلات عن الآثار التي يتركها الغزو الاعلامي الامبريالي في البنية الاقتصادية والاجتماعية والحياة الروحية للعرب. ويلفت اهتمام رجال الفكر والثقافة والاعلام من القوميين والديمقراطيين العرب التحولات العنيفة التي رافقت تكثيف الغزو السياسي والعسكري الامبريالي للوطن العربي، في ميدان الاعلام الموجه ضد حركة التحرر الوطني العربية، وهو ما ميز سنوات الثمانينات وأطر السعي الامريكي والاطلسي الجثيث من أجل العودة بالوطن العربي إلى عهود الاحتلال الكولنيالي.

وعلى مستوى دراسة الظواهر الاعلامية الدولية، وبالذات قضايا الغزو الاعلامي من جانب الامبريالية، والتبعية من جانب دول العالم الثالث، قدم العديد من البحاثة والمفكرين والاعلاميين العرب اسهامات مميزة، ساهمت في بلورة وعي فعلي باخطار هذا الغزو على الثقافة القومية العربية، وعلى مصائر التطور المستقل للوطن العربي، وقضايا النضال القومي ضد الامبريالية والصهيونية(5).

وليس من النادر أن يجد المرء دراسات عربية وغير عربية، ركزت على قضايا الغزو الاعلامي، باعتبار الاخير حيزاً مستقلاً للبحث. وعلى الأهمية الفائقة لهذا الاتجاه في البحث والتقصي، إلا أن دراسة الغزو الاعلامي الامبريالي، باعتباره عنصراً مكوناً إلى جانب عناصر أخرى في مُركب واحد، تكتسب أهمية من نوع خاص. ولا يعني ما سلف ان قضايا الاعلام والاتصال لا تستحق البحث كمادة مستقلة. بل بالعكس، خاصة في أعقاب الثورة العلمية ـ التكنيكية في وسائل الاتصال العصرية، هذه الثورة التي أكملت بلورة استقلال هذا الحيز دون ابهام أو لبس. لكن من المهم التأكيد ان استقلالية قضايا الاعلام والاتصال، استقلالية نسبية. ومن شأن دراستها كجزء في مركب عام، تقديم صورة مترابطة وحيوية سياسياً وتاريخياً، عن عمليات التأثر والتأثير المتبادلة بين عناصر المركب. فالغزو الاعلامي الامبريالي ليس غزواً اعلامياً مجرداً، كما انهُ ليس غزواً ثقافياً وحسب، بل هو ما سلف يضاف إليه وظائف اقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية ونفسية، في التأثير على حياة دول وشعوب وامم العالم الثالث. ومن الوجهة العامة فان التطور العاصف في حيز الاعلام والاتصال تم بالترابط الوثيق مع العوامل الآتية:

1 ـ التطور الداخلي للامبريالية في ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية اقتصاداً وسياسة وثقافة وجوانب القوة العسكرية، وعمليات التغيير والتكيف التي جرت وتجري في النظام الرأسمالي العالمي، وعلاقات اطرافه ببعضها البعض، وعلاقة النظام كله بالطبيعة المتغيرة للأوضاع في دول العالم الثالث.

2 ـ التأثيرات العميقة على المسرح الدولي التي تركتها عملية تحرر ثلثي البشرية من الاستعمار الكولنيالي، وما أدى إليه

ظهور عشرات الدول الجديدة على مسرح الأحداث ونهوضها القومي والوطني من أجل الدفاع عن استقلالها السياسي والاقتصادي والمحافظة على شخصيتها الثقافية القومية، وتأمين حرية اختيارها لطريق التطور الخاص بها. وهي عملية اصطدمت بالامبريالية في كافة المناحي في صراع ضار سالت فيه دماء ملايين البشر في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، وكان من نتائج ذلك دفع الامبريالية العالمية نحو عمليات تكيف مستمرة ومنتظمة لاحتواء واعادة احتواء الاوضاع المستجدة، وكان تكيّف الاتجاهات الاعلامية، وأجهزة الاتصال الامبريالية، جزءاً من ذلك.

3 ـ في ظروف توازن الرعب النووي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي تولدت آلية سياسية وعسكرية، واعلامية، أدت إلى زيادة التركيز على أجهزة الاعلام والاتصال في المعركة السياسية والفكرية على الساحة الدولية. وأولت الامبريالية ـ كما سنرى بالملموس ـ اهتماماً فائقاً بالاعلام والدعاية ضد الاشتراكية وحركة التحرر الوطني العالمية.

يساهم العرض التاريخي العام للأوضاع الدولية، والأوضاع الملموسة للصراع، وموقع حركة التحرر الوطني فيه، وعمليات التكيّف الامبريالية مع كل ذلك، في تكوين صورة موضوعية للجذور السياسية ـ الاقتصادية، لما اطلق عليه اعتباراً من نهاية السبعينات «الامبريالية الاعلامية» وهو اصطلاح يشير إلى عدة حقائق:

أ ـ الاندماج شبه التام بين أجهزة الاعلام الامبريالية وآلة الدولة، ومختلف جوانب سياستها الخارجية والداخلية.

ب ـ انتقال وسائل الاتصال والاعلام من الشركات القومية العاملة في ميدان الاعلام، إلى الاحتكارات فوق القومية.

جـ ـ بروز الطابع الاقتصادي والسياسي لعوائد الغزو الاعلامي، حيث تحقق الاحتكارات الاعلامية ارباحاً اسطورية، حالها في ذلك حال المجمعات العسكرية والاقتصادية في الدول الامبريالية. واصبحت الصناعات الاعلامية تقف في صف الصناعات الحربية، أو صناعة الآلات أو أية صناعة ضخمة أخرى[6].

* ظهور البعد الرابع في السياسة الخارجية

خرج العالم عام (1945) منهكاً من الحرب العالمية الثانية. لكن رياحاً جديدة شملت القارات كافة، إذ توطد النظام الاشتراكي واتسعت حدوده، واندفعت حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث كالعاصفة لتقوض الاستعمار الكولنيالي. وفي اوربا الغربية واليابان خرج المنتصر والمهزوم من الدول الامبريالية وهو يحمل جراح الحرب العميقة في الجسد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وفي بعض البلدان الاوربية اصبح اليسار يهدد بشكل جدي وجود سلطة البرجوازية ذاتها كما هو الحال في فرنسا وايطاليا واليونان بوجه خاص، وكان البلد الوحيد الذي دفع أقل الكُلف ونال أكبر غنيمة هو الولايات المتحدة الاميركية التي حصدت انتصاراً سهلاً وجنت أرباحاً كبيرة من جراء تشابك الرأسمال الأمريكي مع الرأسمال الاوربي، وهيمنة الأول، اضافة إلى امتدادات الرأسمال الامبريالي ككل في القارات الثلاث. وبين نهاية الحرب الثانية وبداية ما يطلق عليه الحرب الباردة التي اندلعت عام (1947) باعلان مبدأ ترومان ومشروع مارشال لاعادة بناء وترميم الرأسمالية في اوربا الغربية وربطها باحكام بالاحتكارات الاميركية، كان الاعلام يوجه الانظار نحو قضايا من قبيل انعاش الاقتصاد الحر في ظروف جديدة شهدت تغيرات اجتماعية وسياسية، اضافة إلى كبح قوى اليسار في اوربا. ومع سيادة مبدأ ترومان والسير في مشروع مارشال بدأت مرحلة من فصلين في الاعلام الامبريالي. الفصل الأول ركز على سياسة كبح الاشتراكية، والثاني على كبح حركة التحرر الوطني.

وفي أجهزة الاعلام والاتصال عنى ذلك الترويج للمفاهيم القائلة بامكانية تدمير المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر بالعنف العسكري المباشر. وقد أباح مبدأ ترومان للولايات المتحدة التدخل في أية بقعة من العالم يتهدد فيها وجود النظام الرأسمالي بخطر داخلي. وجاء مبدأ ايزنهاور لاستكمال مبدأ ترومان واعطائه طابعاً عالمياً شاملاً. وظهرت آثار مبدأ ايزنهاور أول ما ظهرت في الوطن العربي بعد نجاح ثورة يوليو في مصر، وهو ما حفز لاقامة حلف بغداد، ومن ثم

العدوان الثلاثي على مصر، ولاحقاً التهديد بالتدخل العسكري الامريكي ـ البريطاني ضد ثورة 14 تموز في العراق، وقبل هذا جرت تجربة هذا المبدأ في طهران باسقاط حكومة مصدق بمساعدة واشراف من المخابرات المركزية الاميركية.

وليس من قبيل الصدف ان يبدأ الاهتمام الاعلامي الامريكي بالوطن العربي مع تبلور مبدأ ايزنهاور. ففي عام 1953، عندما كانت ثورة يوليو في طور التبلور، نجحت الحكومة الاميركية، في عقد اتفاقية ثقافية مع مصر تحت عنوان «اتفاقية للتبادل الثقافي» وجرى تأسيس مؤسسة «فرانكلين» الاميركية ـ العربية، ومقرها نيويورك والقاهرة، وفي عام 1954 جرى فتح فروع لها في دمشق وبغداد بناء على اتفاقات للتبادل الثقافي. وخلال الفترة من عام 1953 حتى عام 1966 أصدرت أكثر من (300) كتاب غالبيتها مجرد دعاية عادية للسياسة الاميركية والفكر الرأسمالي ونمط الحياة الامريكية وقضايا الثقافة والتعليم من وجهة نظر امريكية[7]. وكان دور مؤسسة فرانكلين، في جانب هام منه، يعتمد على تكوين ملاكات «محلية» تأخذ على عاتقها مد الجسور بين الغزو الثقافي والاعلامي الخارجي، وبين تقبّله كوصفات محلية، فوسعت هذه المؤسسة نفوذها في ميادين التعليم والاعلام العربيين بالدرجة الاساس.

ان الذي يتفحص مضمون «الاتفاقيات الثقافية» التي عقدتها الحكومة الاميركية مع الكثير من الحكومات العربية آنذاك، يستغرب كيف إنها تنص على التبادل الثقافي وضرورة قيام المؤسسات الامريكية بنشر الآداب والعلوم العربية بالانكليزية، لأن الواقع هو ان المؤسسات الاميركية تقوم بنشر ما تشاء بالعربية بناء على هذه الاتفاقيات، في حين لا تنشر إلا النزر اليسير من الاداب والعلوم العربية بالانكليزية. وفي الفترة ما بين (1957 - 1960) اقتنعت الامبريالية العالمية لأول مرة في التاريخ بأنها عاجزة عن تدمير الاتحاد السوفياتي بالقوة من خلال الحرب. ولم تأت هذه القناعة من فراغ، فخلال المرحلة من نهاية الحرب الثانية حتى عام (1957) نجح الاتحاد السوفياتي في مجال اصبح فيما بعد أهم ميادين التوازن الدولي: انتاج القنبلة الذرية وكسر احتكار الولايات المتحدة لها، واطلاق أول قمر صناعي للفضاء الخارجي عام (1957). هذه التطورات، اضافة إلى تحطيم الاستعمار الكولونيالي في عشرات البلدان، ادخلت تغيرات نهائية على التوازن الدولي. وتعقيباً على اطلاق أول قمر صناعي سوفياتي قال توماس فنلتر: «انا لا اعرف حادثاً غيّر إلى الأسوأ منذ الثورة الروسية عام 1917 أمن قطرنا (الولايات المتحدة) ومركز قوتها مثل هذا الحادث». وكتب ريتشارد نيكسون في كتابه «ست أزمات» الصادر عام (1960) ان «القوة العسكرية حيوية ولكنها ان لم تدعم ببرامج اقتصادية وسياسية ودعائية فانها ليست كافية أبداً»[8].

ومنذ عام (1960) فصاعداً أصبحت الدعاية والاعلام تسمى في الولايات المتحدة واوربا الغربية «البعد الرابع» في السياسة الخارجية، اضافة إلى العناصر التقليدية في السياسة الخارجية وهي الاقتصاد والدبلوماسية والقوة العسكرية. ويعني اعتبار الاعلام بعداً رابعاً أنه وضع في مصاف العناصر الأخرى في السياسة الخارجية، كعامل رئيسي وليس ثانوياً. وبذلك اصبح الاعلام والاتصال جبهة مستقلة في السياسة العدوانية للامبريالية على الساحة الدولية. وتعليقاً على الأهمية الجديدة للاعلام قال احد موظفي «مكتب المعلومات الامريكي» عام (1961) انه «ما لم تعم حرب نووية جارفة فان ميزان القوى بيننا وبين الشيوعية سوف يتقرر بشكل أوسع في مسرح الرأي العام العالمي»[9]. ومنذ الستينات جرى الربط باحكام بين أجهزة الاعلام وأجهزة المخابرات ومراكز القرار السياسي.

* اعادة تنظيم أجهزة الاعلام

أدت الحقائق الجديدة في الوضع العالمي، والنمو التدريجي لاحتكارات الاعلام ذاتها، إلى زيادة رصيد أجهزة الاتصال في نظر الساسة في عواصم الغرب، وكان ذلك على صلة بالسياسة الداخلية والخارجية. وقد ترجمت الرؤية الجديدة لدور وسائل الاعلام بعملية سريعة لدمج آلية احتكارات الاعلام بآلة الدولة الامبريالية، وتشابكت العلاقات بينهما لصالح هيمنة الدولة المباشرة. وتأخذ هذه الهيمنة ـ رغم التبجح الكاذب باستقلال وسائل الاتصال ـ أشكالاً متعددة، فاضافة إلى اشراف أجهزة المخابرات على وسائل الاتصال، تهيمن الدولة بواسطة الشروط الموضوعة لمنح اجازة الاذاعات المرئية والمسموعة والصحف والمجلات وانتاج الافلام والمتاجرة بها، وصياغة القوانين التي تنظم

عمل هذه الوسائل، وايجاد آلية اشراف من قبل الدولة على سير عملها وبواسطة شروط منح الاجازة والقوانين المقيدة والاشراف الحكومي على البرامج والاخبار والمتاجرة بها وضعت الدولة يدها بالكامل على جميع التوجهات الدعائية للصحف والاذاعة والتلفزيون والانتاج الفيلمي. ويكفي في هذا السياق ان نضرب مثلين على هذه العملية.

أصدرت الحكومة البريطانية عام (1954) قانوناً للتلفزيون نظمت بموجبه آلية العمل وانتاج الاشرطة ونوعية البرامج وربطت الاشراف على التلفزيون بوزير البريد. وفي عام **1964** صدر قانون آخر لتنظيم هذا الجهاز، وعمل هيئة الاذاعة البريطانية (B.B.C) حيث ألزمت الاذاعات المرئية والمسموعة بتقديم تقارير إلى وزير البريد، كما أنشأت هيئة للرقابة الرسمية اليومية. ويحق لوزير البريد، أو اللجنة الخاصة بالمراقبة الغاء عرض أي شريط بعد انتاجه مباشرة، أي قبل ان يصل إلى وسائل الاعلام ومن ثم الجمهور[10].

المثال الثاني من الولايات المتحدة الامريكية. فخلال المرحلة المكارثية عند نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات جرت عملية سياسية ـ ادارية ـ قانونية وبوليسية واسعة النطاق لتطهير أجهزة الاعلام ومراكز انتاج السلع الاعلامية من كل العناصر التي يشك في عدم ولائها للتوجهات الامبريالية في ميداني السياسة الخارجية والداخلية، وجرى تحت اشراف الكونغرس ـ الذي ألف لجنة للرقابة والتفتيش ـ القضاء بالعنف على التيارات الديمقراطية والتقدمية في أجهزة الاعلام. وفي ميدان انتاج الافلام، تحولت هوليود إلى سجن كبير تطوف فيه اشباح المخبرين.

استهدفت عملية اعادة تنظيم أجهزة الاعلام في الولايات المتحدة واوربا الغربية ضمان رقابة سياسية متكاملة عليها، واشباعها بتوجهات اجتماعية ونفسية وعناصر دعائية تستجيب مباشرة لسياسة البيت الابيض والبنتاغون وحكومات اوربا الغربية، وقمة الاهرام الايديولوجية التابعة لمراكز القرار.

ويمكن ان نرى تأثير هيمنة الدولة على وسائل الاتصال من واقع ان أية قضية يثيرها البيت الأبيض أو البنتاغون أو وزارة الخارجية، سرعان ما يتردد صداها في الصحف والمجلات والتلفاز والاذاعات داخل الولايات المتحدة وخارجها، خاصة في اوربا الغربية وعشرات الدول التابعة للامبريالية في القارات الثلاث. ويستند التأثير الدولي لوسائل الاتصال الامبريالية على قاعدة صناعية ـ اعلامية هائلة الجبروت تضم عشرات مراكز الابحاث وتروستات الادمغة والمجمعات الخاصة بالانتاج الاعلامي، وتفرض هذه احتكاراً دولياً على تدفق الانباء، إذ تقوم اربع وكالات أنباء فقط باحتكار 80٪ من تدفق الاخبار على الساحة الدولية، هذه الوكالات هي رويتر والفرنسية واليونايتد برس والاسوشيتد برس.

وبواسطة الضخ اليومي لاطنان من الانباء والتحقيقات والاعلانات والتعليقات السياسية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك، يهدف الاعلام الامبريالي إلى تحقيق التأثير المتعمد على أفكار وسلوك الناس في شتى القارات والتدخل في تكوين وجهات نظرهم الاجتماعية والسياسية والتأثير على نمط حياتهم وثقافاتهم القومية.

وإذا كان الجانب الأخير يأخذ اشكالاً غير مباشرة، تبدو «بريئة» وأحياناً «علمية وموضوعية» تبدأ من التأثير النفسي على اتجاهات الاستهلاك وتنتهي بتمجيد الفردية والجريمة والعنف وتبسيط بعض النظريات الامبريالية حول قضايا التطور الاجتماعي ومسائل حركة التحرر الوطني، فان الاتجاه السياسي للاعلام يتركز في شن حملات حرب نفسية حقيقية ومنظمة تشمل الكرة الأرضية[11].

ويلاحظ في هذا الخصوص انه عندما تثار زوابع حرب نفسية حول هذه القضية أو تلك، تتحول أجهزة الاعلام إلى فروع حربية تابعة للبنتاغون.

من العرض الآنف يتضح ان بداية ما اطلق عليه فيما بعد «الامبريالية الاعلامية» تعود إلى مطلع الستينات على وجه التحديد، أي مع ظهور ملامح الاستعمار الجديد. وكان ذلك على صلة مباشرة بنمو حركات التحرر الوطني بين الغالبية العظمى من سكان كوكبنا، من الذين عاشوا طويلاً تحت وطأة الاستعمار الكولونيالي الذي عنى في اذهان الملايين النهب السافر للخيرات وتدمير البنى الاقتصادية الاجتماعية الوطنية، وتشويه واذابة الثقافات القومية. لكن الملايين حين

أفاقت وجدت نفسها في وضع مروع: خراب شامل ومشكلات بنيوية معقدة، وأيضاً مطامح كبرى لاعادة بناء حياتها على أسس جديدة.

لكن هذه العملية أظهرت خلال فترة قصيرة إنه يمكن أن لا يرى الجندي الاستعماري يقف عند مفترق الطرق في الحارة الشعبية بل يجلس خلف مكاتب شركة احتكارية اقتصادية أو اعلامية تعمل على ربط اقتصاد عشرات البلدان المتحررة حديثاً بتبعية عضوية للرأسمال العالمي، تتناسل وتلد كل يوم صوراً جديدة لمسوخ قديمة.

مع عاصفة حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث بدا وكأن الكتلة البشرية الرئيسية على وشك الافلات من قدرها كوسيلة لتحقيق الأرباح للرأسمال الامبريالي، ومادة لصناعة تاريخ تراكم الثروات بيد الاحتكارات. وكان ذلك كافياً لظهور افكار ونظريات وأساليب عمل اعلامية تصب جميعها في هدف واضح هو اعادة حصان حركة التحرر الوطني الجامح إلى حظيرة النهب، ولكن بأساليب جديدة تبدو من حيث الظاهر أكثر نعومة من أيام الاستعمار القديم، وأكثر حذقاً وتعقيداً وصعوبة على الادراك والتحديد.

* الموقع الخاص للمجمع الاعلامي الامريكي

في سبعينات وثمانينات هذا القرن، دخلت الثورة العلمية التكنولوجية كعامل رئيسي في الصراع الفكري والسياسي على الساحة الدولية. ومن جراء التطور السريع والهائل في تقنيات وسائل الاتصال المعاصرة ظهرت مجموعة من النظريات الامبريالية بصدد طبيعة الوضع الدولي والعلاقات بين الاشتراكية، والرأسمالية وقضايا الصراع بينهما، وموقع حركة التحرر الوطني في هذه العملية. وتقول هذه النظريات إن الفوارق الاجتماعية الجذرية بين الرأسمالية والاشتراكية والتقدم الاجتماعي هي قيد الذوبان التدريجي تحت تأثير الثورة العلمية. وتهدف نظريات المجتمع فوق الصناعي، ونظرية التقارب والالتقاء، ونظرية مجتمع الازدهار والرفاة، ونظرية التقاطع،ونظرية المجتمع الاستهلاكي، إلى هدف رئيسي، لكن بتلاوين مختلفة، وهو طمس الطابع الاجتماعي للصراع على الساحة الدولية، ومع حركة التحرر الوطني، وتزويق الرأسمالية في نظر شعوب البلدان النامية والتأثير من خلال الدعوة اليومية لهذه النظريات على قطاعات واسعة من البشر في القارات المختلفة وتغيير مفاهيمها حول الامبريالية والسياسة الاستعمارية والايحاء لها بعدم وجود طريق آخر للتطور سوى الطريق الرأسمالي، والغاء المضمون الاجتماعي والقومي والوطني، في نضال شعوب بلدان حركة التحرر الوطني. وبعض هذه النظريات « نضجت خلال السبعينات في تروستات الادمغة والجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في ميادين الاعلام والدعاية وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع »[12].

وقد تفيد المقارنة هنا لاظهار الفوارق التاريخية في المضامين الفكرية والسياسية وغيرها في عمل وسائل الاعلام الامبريالية، خاصة ذلك الجانب المهتم بالعالم الثالث.

في الخمسينات وحتى نهاية الستينات، كان التركيز يتجه نحو نشر كتب مبسطة، تبحث في الفوارق بين الرأسمالية والاشتراكية، وتضفي هذه الابحاث طابع «البحث العلمي النزيه» على نفسها، فتتوصل بعد الاستقصاء إلى نتيجة تقول ان لا فوارق بين الرأسمالية والاشتراكية إلا في جانب واحد، هو وجود التوليتارية في الأخيرة وغيابها في الأولى. وقد نشرت في الوطن العربي بالذات عشرات من الابحاث هذه وكان مصدرها مؤسسة فرانكلين. وليس مجرد مفارقة ساخرة أن يقول كتاب «مفتاح التقدم الاقتصادي» لليوناني ديمتريوس كوسولاس، والذي ترجمته للعربية مؤسسة فرانكلين عام 1965 إن «الرأسمالية الاميركية .. اشتراكية!»[13].

في السبعينات والثمانينات تبلورت آلية كاملة لتحول وسائل الاتصال والاعلام والثقافة الامبرياليتين، إلى مجمع اطلق عليه تسميات مختلفة، إلا أن أكثرها صواباً التسمية القائلة بوجود «امبريالية اعلامية» تستند إلى مجمع اعلامي دعائي يقف إلى جانب المجمع الصناعي والمجمع العسكري في الولايات المتحدة واوربا الغربية. يعمل هذا المجمع بتداخل مع المجمع الصناعي والعسكري ويحقق أرباحاً خيالية في عملياته في الخارج، وكان أخطر تطور بهذا الصدد ان

تمتلك وزارة الدفاع الاميركية (24) مليون ميل من (30) مليون ميل من نظام الاتصالات الاميركي. وللقوات البحرية الاميركية وحدها علاقات منتظمة مع (600) محطة تلفزيونية و(5000) محطة اذاعية. ويملك البنتاغون (250) محطة اذاعية في شتى ارجاء العالم وعشرات محطات التلفزيون ويصدر ما يقرب من (1000) صحيفة و(400) مجلة و(12) مليون نسخة سنوياً من النشرات في مختلف دول العالم.

وفي عام 1986 بلغ عمر الدائرة الدعائية الاميركية المسماة وكالة انباء الولايات المتحدة (USIA) 33 عاماً، وفي ولاية ريغان الثانية جرت اعادة تنظيم هذه الدائرة الدعائية الحكومية بتأسيس مقاسم للبث التلفازي من أجل الدعاية الخارجية. ولدى هذا الاحتكار الآن (214) ممثلية في 129 بلداً، وتزود الدائرة المذكورة بالمواد الاعلامية، وكل يوم حوالي (10) آلاف صحيفة و(5) آلاف محطة اذاعية وتنفق على الدعاية الخارجية مبلغ (5) مليارات دولار سنوياً[17]. وفي عهد ريغان أيضاً اصبح مدير الوكالة الحكومية عضواً في مجلس الأمن القومي الاميركي وتخضع الوكالة لمحاسبة لجنة فرعية تابعة للكونغرس مختصة بالاعلام الخارجي. وقد حدد (لوميس) مساعد مدير الوكالة اهدافها في عام 1971 أمام اللجنة الفرعية التابعة للكونغرس بقوله: «ان رسالة الوكالة الاعلامية هي السعي لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الاميركية، في الخارج». ولتأمين هذا الهدف تستخدم «الصحافة والمطبوعات والاذاعة والتلفزيون والسينما والمعارض والمكتبات والاتصالات الشخصية وكل الوسائل الاخرى»[18]. وتعرف ممثليات هذه الوكالة الاميركية، في البلدان العربية باسم «مكتب الاستعلامات الامريكي».

تقوم سفارات الولايات المتحدة في جميع الدول باصدار نشرات اعلامية تقوم بالانفاق عليها وزارة الخارجية. وتقوم وكالة المخابرات المركزية باصدار أو تمويل عشرات المجلات والصحف في أكثر من (20) لغة. وفي جانب هام من جوانب العمل الاعلامي للولايات المتحدة الامريكية في الخارج، تقوم مختلف الدوائر والأجهزة التابعة لمراكز القرار، بايجاد وشائج أمنية أو نفعية مع بعض ذوي النفوذ في أجهزة الاعلام في الدول النامية، ومن خلال ذلك التأثير في دور هذه الأجهزة إزاء محيطها الاجتماعي المحلي.

ومن مجموع فروع أجهزة الاعلام تتكون امبراطورية مترامية الأطراف جاهزة للعمل على مدار الساعة لخدمة المخططات العدوانية للبيت الأبيض والبنتاغون على الساحة الدولية.

* الغزو والتبعية

جرت الإشارة في موضوعنا إلى آثار الغزو الاعلامي الامبريالي على الدول النامية في ميادين الاقتصاد والسياسة والثقافة، ولكن دون تفصيل، خاصة في ميادين اجتماعية واخلاقية حيث يأخذ التأثير طابعاً تكوينياً، ويتدخل في رسم الذاتية الفردية للناس. في مثل هذه الحقول يكتسب الاعلام طابع التعميم والتأثير الشامل وتكوين واعادة صياغة الأنماط العامة للحياة. و إذا كانت الحروب العدوانية الامبريالية تسهم في اجتذاب ملايين الناس في الدول النامية للنضال القومي والوطني، فان مهمة الاعلام والثقافة الامبرياليتين تكمن، من حيث الجوهر، في جعل هذه الملايين غير قادرة على الانتظام خلف قضاياها القومية والوطنية والاجتماعية من خلال حقنها يومياً بسيل استهلاكي يعمل على تدمير الذاتية الشخصية للفرد، والذاتية الثقافية العامة للشعب والأمة. وفي باب التأثير على العادات والتقاليد وزاوية النظرة لدى الفرد يسلك الاعلام الامبريالي كل السبل غير المباشرة والعصية أحياناً على الرصد والاكتشاف، لانها لا تلجأ إلى بيان طبيعتها بالافصاح عن محتواها. فليس هناك نظرية امبريالية تقول لانسان العالم الثالث ان عليه ان يلبس كذا ويأكل كذا ويرى أنماط الحياة في بلده كأمر مخجل، كما لا توجد نظريات تدعو سكان دول العالم الثالث، علناً، إلى العدمية القومية والوطنية واللامبالاة والانفصال عن الواقع والتغرب عنه.

ان الطابع التكويني للاثر الاعلامي يظهر بشكل لاواع، ويتدخل في تكوين التفكير والسلوك والأخلاق والعادات اليومية والخصائص الشخصية للجماعات والأفراد. وليس المقصود بالأثر اللاواعي غياب الادراك التام، بل إحلال بدائل وهمية مشوقة محل الوقائع، وتكوين بنى روحية للعدوى الاجتماعية الجماعية في تلقي نمط الحياة الرأسمالية

وتقليده. يتساءل الكثير من المسنين في الوطن العربي: ماذا جرى، ولماذا هذا الركض النهم وراء الاستهلاك، ولماذا تنتشر نزعة امتلاك كل شيء كالنار في الهشيم وحتى يجري امتلاك الكثير والكثير فلا يعني ذلك نهاية المطاف بل في الحقيقة بدايته التي تبدو بلا نهاية؟ في جانب رئيسي من هذا الأمر، تقف الدعوة الاعلامية لنمط الحياة الرأسمالية. وهذا لا ينفي وجود عوامل داخلية في نمو الافراط في الاستهلاك، لكن هذه العوامل، في ظروف البلدان النامية، محدودة جداً، إذا وضعنا بعين الاعتبار ان البشر يستهلكون عادة، وبالدرجة الاساس، ما ينتجون. يؤكد ما سلف حقيقة ان سلطان الاعلام الامبريالي هو من اخبث الاعداء وأكثرهم قدرة على التخفي والافلات من الرصد العقلاني. واحد أسباب ذلك كون الاعلام يتجه نحو مخازن العواطف والغرائز اولاً، ويطرق عقل الانسان يومياً من أجل صياغة وقولبة حياته بالتدريج وبهدوء، وبطرق «بريئة» في أحيان كثيرة، دون أن يكون لدى الفرد القدرة على الاتيان بردود فعل رافضة مرتبطة باحلال البدائل. فأكثر المتصوفين بعدا عن الاهتمام بما هو مادي في الحياة، سوف يجد نفسه في غاية القلق وعدم الانسجام عندما يرى جيرانه يتمتعون بنعم السلع الاستهلاكية المُبهرة.

وبالطبع لا يمكن ان تكون آثار هذا الغزو يومية وفاعلة موضوعياً في حياة الناس دون توفر عنصر رئيسي، هو الجسور المحلية للغزو في بلدان العالم الثالث. فالأنظمة السياسية التابعة للامبريالية في القارات الثلاث تقف موقف المتقبل والمروّج للغزو الاعلامي وتصوغ مؤسساتها الاعلامية والثقافية على أساس ذلك من خلال:

1 ـ نمط استيراد البرامج والسلع الاعلامية والتعليمية.
2 ـ السماح بالامتلاك الاجنبي المباشر وغير المباشر لدور النشر والمؤسسات الصحفية والاعلامية والتعليمية.
3 ـ استيراد النظم والمبادىء والعقلية مع التقنية الامبريالية في مجالات الاعلام.
4 ـ الضخ اليومي لبرامج الاحتكارات الاعلامية والثقافية، وتقليدها بطبعات محلية، ومحاولة إعطائها طابعاً «محلياً» لزيادة التأثير من خلال الاندماج والتماهي[19]. ان رجلاً في ملابس محلية، يقوم بدور راعي بقر، أكثر تأثيراً من راعي بقر أمريكي بملابسه التقليدية. والمشاهد العربي، مثلا يكون اشد تأثراً بفيلم تجاري مصري مصنوع على الطريقة الامريكية أو ربما يكون نسخة معربة عن فيلم امريكي، لانه يتصور من الديكور ونمط الحياة واللغة، والمميزات الحركية للممثل، ان ما يراه يخصه «هو» وليس «الآخر».

تقوم وسائل الاعلام الامريكية بدور رئيسي في التأثير على ثقافات أمم وشعوب العالم الثالث، وامكانياتها لتطوير شخصيتها الثقافية القومية. ويمكن قياس عمق هذه التأثيرات من خلال المقارنة. في العقد الماضي ارتفعت الأصوات أكثر علواً من السابق في دول أوربا الغربية وهي تتحدث عن الأخطار المحدقة بالهوية الثقافية الخاصة لشعوبها من جراء ما تمارسه وسائل الاعلام الامريكية، من تأثيرات، تستند على الهيمنة الامريكية على وسائل الاعلام الاوربية. في فرنسا مثلاً حيث تقاليد الاعتزاز بالشخصية الثقافية عميقة الجذور، صدرت خلال عامي 1979–1980 عدة كتب تتحدث عن «الحرب الثقافية» الامريكية ضد الثقافة الفرنسية، ووصفت هذه الكتب حال فرنسا بأنها «مستعمرة ثقافية» للولايات المتحدة. فالمواطن الفرنسي، والاوربي عامة، يجد نفسه بالتدريج ينقلب إلى كاريكاتور امريكي ببنطال «الجينز» والثياب المزركشة، والنمط الامريكي للانحلال، ويستجيب للاعلانات الدعائية المثيرة استجابة شديدة ومباشرة[20]. وهذا لا يعني ان المواطن الفرنسي، أو الاوربي عموماً، ليس لديه نمطه الخاص من الحياة الرأسمالية. لكن السؤال ليس حول هذا، بل لماذا يترك الاوربي نمطه ويقلد النمط الامريكي؟ يستند تأثير الاعلام الامريكي على اوربا الغربية على واقع ان الدول الغربية تقوم باعادة بث واذاعة ما نسبته 50٪ من البرامج الامريكية المختلفة من افلام ومسلسلات وعروض فنية وثقافية ورياضية وصرعات اجتماعية. هذا في حين لا توزع وتنشر وتبث في الولايات المتحدة من المنتجات الاعلامية الاوربية سوى نسبة 3٪ (ثلاثة بالمائة).

وتبدو الصورة إذا وضعنا بلداناً نامية محل البلدان الاوربية قاتمة ومخيفة. ذلك ان اوربا الغربية تتقارب في نمط الحياة والتقاليد وجميع المنابع الثقافية مع الولايات المتحدة، ولديها آلية اعلامية قادرة نسبياً على منافسة الآلة

الاميركية للاعلام، بحيث يمكن القول إن الاعلام الامريكي والاعلام الاوربي الغربي يتعايشان بنوع من التكافؤ النسبي في التأثير المتبادل للاعلامين على ثقافة اوربا الغربية. في حين يغيب ذلك بالنسبة للدول النامية التي تعيد نشر وبث نسبة تصل إلى (90٪) من البرامج الاعلامية الامريكية والاوربية.

تتصرف الآلة الاعلامية الامريكية في الميدان الثقافي من منطلق يقول ان ثقافات شعوب وأمم العالم الثالث ما هي إلا ثقافات بدائية يتوجب القضاء عليها لانها تقف ضد «الجديد». فما هو الجديد الثقافي الامريكي؟ ربما يصح القول ان افضل تعريف للجديد في المنظور الامريكي، هو انه جديد بغض النظر عن أي اعتبار آخر. فكل ما هو جديد يتحول إلى صنم مقدس يستحق تقديم التراتيل السوداء أمامه كل يوم. فالابتكارات الاجرامية هي «جديد» يجب ان يدخل الفلم والرواية والمسرحية والتشكيل، كما يدخل إلى المدن والقرى والمنازل. والضياع حالة عامة تتناسل كل يوم بالجديد من الصرعات التي تبدأ بالأزياء ولا تنتهي عند الاغنية، وكل يوم هناك ما هو جديد في دنيا الموسيقى غير الرفيعة للديسكو والصخب المجنون. وفي طريقة النظر إلى ثقافات شعوب الدول النامية هناك ما هو جديد أيضاً، والجديد في هذا الجانب يأخذ مضمون وشكل نظريات عنصرية ثقافية.

فقد نهبت شعوب العالم الثالث خلال عقود من السنين، ودمرت بناها الاجتماعية والثقافية من قبل الامبريالية، ومن المريح في الدعاية والأبحاث الاكاديمية ان يقال ان هذه الشعوب لم تنتج يوماً ثقافة بالمعنى الحقيقي، وان راهنها الثقافي لا يستحق أدنى انتباه، وان عليها إذا ما أرادت السير في طريق العصرنة والتحديث التخلي عن تقاليدها الثقافية واللغوية وآدابها وفنونها ـ التي تصور وكأنها مندثرة! ـ وتأخذ باسباب الثقافة الامريكية الاستهلاكية، في هذه الابحاث يقال ان شعوباً كاملة في امريكا اللاتينية ليست ذات هوية ثقافية، وان الفن والأدب العربيين يصلحان للحفظ في المتاحف حالهما في ذلك حال الثروات الثقافية المطمورة التي جرى نهبها وايداعها المتاحف الامريكية والاوربية.

وهناك نظريات «أكثر رقياً» يجري بموجبها تقسيم الشعوب إلى شعوب ذات عقول تحليلية (الامريكيون والاوربيون) واخرى غير قادرة على بناء فلسفات خاصة وثالثة بدائية، ورابعة لا تستجيب لتطور العصر[21]. وتبدو في كل هذا صورة الغزو واضحة، فمن أجل احتلال ميدان الثقافة، يجب أولاً تطهيرها من «الجنود المعادين» أي الثقافات القومية للأمم والشعوب التي تناضل ليس فقط من أجل بناء حياة مستقلة اقتصادياً وسياسياً، بل أيضاً لبعث وتطوير ثقافاتها الخاصة، والانتاج الفكري والمادي وفقاً لها ولمستوى تطورها الخاص. وبعد تطهير الأرض من الثقافات «المعادية» يأتي دور وسائل الاعلام الامبريالية من أجل جعل ملايين الناس تستهلك يومياً منتجات ثقافية ضحلة تنتج في الولايات المتحدة وأوربا الغربية وتسوَّق في البلدان النامية كدعاية وتجارة في آن واحد.

و إذا رجعنا للمفهوم الشامل لكلمة ثقافة، بمعنى انتاج الخيرات المادية والروحية، كما درج الالمان على تعريفها، يمكن ان نرى منعكسات ذلك في كافة ميادين حياة شعوب القارات الثلاث.

فانتاج الورق مثلاً، الذي يدخل السوق كسلعة ثقافية، تنتج منه (16) دولة في العالم كميات تجارية تفيض عن حاجة البلد المنتج، وهناك عشرات الدول في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لا تنتجه أبداً. فهل يرجع السبب إلى عدم توفر المواد الأولية لانتاج الورق؟ كلا بالطبع. فحين لا تتوفر مادة ما لانتاج الورق تتوفر مواد بديلة. ومن المضحك المبكي، مثلاً، ان نلاحظ حقيقة ان الفراعنة استخدموا قصب البردي كورق للكتابة، لكن مصر في العصر الراهن لا تنتج ما يسد حاجتها من الورق من مادتها الأولية التاريخية أي القصب ذاته، وهو مادة صالحة لانتاج نوعيات معينة من الورق. وكذا الحال بالنسبة للسومريين حين استخدموا سعف النخيل للكتابة إلى جانب الرُقم الطينية قبل خمسة آلاف عام، في حين لا ينتج الورق في الوقت الراهن من النخيل وهي مادة أولية صالحة لانتاجه أيضاً. لقد سقنا هذا المثال لأن انتاج الورق الآن يعد معياراً لقياس مستوى التطور الثقافي والحضاري العام. وبالطبع فان انتاج الورق يؤثر على استهلاكه، وتشير مؤشرات الاستهلاك إلى اختلال كبير كما هو موضح في الجدول التالي[22]:

المـنـطـقـة	استهلاك الورق / كلغ لكل ألف نسمة
افريقيا (ما عدا البلدان العربية)	0,9
امريكا الشمالية	66,9
امريكا اللاتينية	4,3
آسيا (ما عدا البلدان العربية)	2,6
البلدان العربية	1,5
اوربا	23,2
اوقيانوسيا	11,0
الاتحاد السوفياتي	4,9

*** تكامل الاستنزاف والنهب والغزو**

يسهم التخلف الاقتصادي في دول العالم الثالث، جراء النهب الامبريالي والمنافسة غير المتكافئة في السوق الرأسمالية الدولية، في انتاج واعادة انتاج الضعف المزمن في القدرة على تطوير هياكل الثقافات القومية في هذه الدول بشكل منسجم. ويقوم التخلف الثقافي بدوره في وضع العقبات أمام الاستغلال الانجع لمواردها الاقتصادية. وتقوم وسائل الاعلام الامبريالية بمهمة جعل الاستنزاف الثقافي يأخذ كامل مداه على البنى الاقتصادية والاجتماعية بالعمل على تشويه الشخصية الثقافية الوطنية والقومية لشعوب وأمم العالم الثالث وطمس قدرتها على ادراك الحقائق بصدد الدور الامبريالي في الوضع السيء الذي تعيشه شعوب البلدان النامية. ويتوجه الاعلام الامبريالي وجهتين بهذا الصدد تلتقيان في هدف واحد، فهناك اعلام للنخبة الثقافية والسياسية يمكن ان يطلق عليه اسم الاعلام «الرفيع المستوى» وإلى جانبه الاعلام الموجه إلى الجماهير الشعبية في الدول النامية.

الأول يتجه نحو المزيد من ربط النخب بآلية تبعية محكمة للامبريالية، والثاني يقوم بمهمة طمس الحقائق الثقافية والاقتصادية وغيرها. وفي هذه العملية تتكامل صور الاستنزاف مع النهب المنظم وتولّد غزواً مربع الأبعاد: سياسي، اقتصادي، عسكري، ثقافي واعلامي. ولنأخذ مثالاً على ذلك:

تخضع صادرات وواردات الدول النامية من الخامات الأولية لاشراف الاحتكارات الامبريالية. فالشركات فوق القومية تسيطر على سوق النحاس الدولية بنسبة 85 بالمائة، وفلزات الحديد بنسبة 90–95 في المائة، والفوسفات 50–60 في المائة، والكاكاو 85 في المائة، والموز 70–75 في المائة، والبن 85–90 في المائة[23]. وفي أجهزة الاعلام الامبريالية يجري تصوير سيطرة الاحتكارات هذه وكأنها نعمة على الدول المنتجة للمواد الأولية، ذلك ان هذه الدول غير قادرة على ادماج خاماتها في السوق بقدرتها الذاتية جراء التخلف ـ كما تقول وسائل الاعلام ـ ولا تعدم الرجعية المحلية في بلدان العالم الثالث تبريرات أكثر من ذلك سخفاً، لكنها لا تستخدم سوط الكلمة وحسب، بل تضيف إليه سوط الارهاب. ومن الخطل التقليل من شأن الوشائج بين الامبريالية والرجعيات المحلية في كافة الميادين، بما في ذلك ميدان الاعلام والاتصال. في امريكا اللاتينية حيث تنتج غالبية دولها المواد الأولية الآنفة الذكر تسيطر احتكارات الاعلام الامريكية وجهاز المخابرات المركزية على محطات التلفزة الخاصة في عشرين بلداً من بلدان القارة. وتشترك الاحتكارات الاعلامية الامريكية، مع شركات محلية في ملكية (565) محطة اذاعة من أصل (707) تدار من قبل (13) مؤسسة في المكسيك. وتسيطر شركة واحدة على اربع قنوات تلفزيونية من أصل ست قنوات في «مكسيكو سيتي». وفي كولومبيا تمتلك اربع مؤسسات (231) اذاعة من اصل (386). اما التلفزيون فتسيطر عليه ثلاث مؤسسات. وقد

طورت احتكارات الاعلام الامريكية، نمطاً هجيناً في المشاركة الاسمية بين الرأسمال المحلي في امريكا اللاتينية والرأسمال الامريكي، اتخذ فيه الأول موقعاً أقل من ضئيل، لكنه يقدم خدمة لا تقدر بثمن للاحتكارات لانه يعطي صفة «وطنية» للهيمنة الامريكية.

وتضمن الاحتكارات الاعلامية الامريكية إحكام سيطرتها من حلال ملكية وكالات الانباء ومادة الاعلان والافلام والاسطوانات والتسجيلات والاذاعة وبرامج التلفاز، كما تسيطر على الاعلان الخارجي الذي يلعب دوراً هاماً في تكوين مالية المؤسسات الاعلامية المحلية. وبهذا فان الرأسمال المحلي يعمل: «مضيفاً اجتماعياً وجزءاً لا يتجزأ من أجهزة السيطرة الخارجية الأجنبية»[24].

وفي العديد من دول امريكا اللاتينية المحكومة بالدكتاتوريات تعرض الآن افلام مركبة تظهر مجازر النظام السلفادوري ومجازر نظام سوموزا الذي اطاحت به الثورة النيكارغوية، باعتبارها فظائع ترتكب من قبل الثوار الساندنيين. وفي أجهزة الاعلام الامريكية، بوجه خاص، يجري تصوير الثورات الشعبية في العالم الثالث باعتبارها فظائع وجرائم وفوضى وشذوذاً. وتبلغ الضحالة احياناً حدود صناعة اكاذيب منمقة تقوم على مقارنة الأوضاع في بلد يحكمه الثوار، وبلد آخر تابع للامبريالية. في الأخير يبدو في الاشرطة الدعائية التلفازية جميع الناس سعداء ومنسجمين مع نمط الحياة الامريكية، هذا الانسجام الوهمي قد يظهر بالرموز: الهمبرغر، القبعة، علب الديسكو، الانتشار على الشواطىء والتصرف على الطريقة الامريكية. اما الجوع واحزمة البؤس والمظالم والجرائم التي ترتكبها الانظمة التابعة فانها ترحل إلى الاشرطة التي تتحدث عن الانظمة الثورية. في مثل هذا الوضع ليس من المفارقة ان ترتفع حصة احتكارات الاعلام لتفوق حصة احتكارات الخامات، إذ من الصعب تصور امكانية استمرار النهب المكشوف دون السيل الاعلامي لتغطيته. هذا ما يفسر حقيقة ان أجهزة الاعلام الامبريالية قد تصب جميع مدافعها على دول وشعوب ترى انها اصبحت عقبة في وجه السياسة الامريكية. فسكان جزيرة غرينادا لا يساوون في العدد أكثر من سكان ناطحة سحاب امريكية لكن أجهزة الاعلام الامريكية لا تخجل من الحديث عن خطر النظام الثوري في هذه الجزيرة، لتبرر غزوها من قبل المارينز في مطلع عام 1984.

وقصة الحملات الاعلامية المنظمة ضد الجماهيرية، والتي بدأت تتفاقم منذ مجيء ادارة ريغان وحتى الآن، تقدم نموذجاً ما يزال طرياً في الاذهان حول امبريالية اعلامية منفلتة. وفي كل هذا ليس هناك من يشعر بالحرج حتى تصب أجهزة الاعلام «مدفعيتها» الثقيلة ضد أي شعب مهما كان صغيراً ينهض للثورة.

ان تكامل الاستنزاف والنهب والغزو يأخذ في جانب منه طابع استنزاف للقدرات البشرية المنتجة في دول العالم الثالث، وأحد أوجه الاستنزاف الاقتصادي ـ الثقافي هو هجرة الادمغة من الدول النامية إلى الدول الامبريالية. فإعداد الكوادر والملاكات في الدول النامية يعني انفاق مئات ملايين الدولارات سنوياً، وكل كادر علمي هو في الواقع رأسمال بشري واقتصادي وثقافي متراكم، إذ أن المجتمع ككل ينفق عليه من فائض الانتاج أكثر من عشرين عاماً، وينتظر منه ان يساهم في إعادة بعض ما انفق عليه. وعند هجرة الكادر يخسر شعبه وبلده ما انفقه عليه مضاعفاً. وقد يتساءل المرء عن العلاقة بين الاعلام وبين الهجرة؟ ليس من شك في ان عوامل داخلية عديدة تقف وراء هجرة الادمغة، لكن ليس من الصواب التقليل من أهمية العامل الخارجي، الذي يساهم الاعلام الامبريالي في تكوينه، فالنخب المثقفة، الأكثر اتصالاً واحتكاكاً بالحياة في الغرب، تتعرض أكثر من غيرها لتأثيرات وسائل الاعلام الامبريالية، وهي تبدي حساسية شديدة تجاه الجمود النسبي في دورة حياة بلدانها، لكنها قد تحمل وجهات نظر كوزموبوليتية بصدد العلوم والثقافة، والبعض منها يلتصق بنمط الحياة الغربية خلال فترة الدراسة في الدول الغربية، ويتصرف قسم منها باعتباره قوة عمل ذهنية قابلة للاستخدام في أي بلد من البلدان. وبشكل عام تتكون حالة يضيق فيها قسم من النخبة المثقفة ذرعاً بالحياة في بلاده.

سوف نأخذ مثالاً على طابع الاستنزاف هذا من الوطن العربي، حتى عام 1982 بلغ عدد المهاجرين العرب إلى فرنسا وحدها (1,434,020) انسان، تبلغ نسبة الكوادر الاختصاصية منهم 8,7 في المائة، ونسبة العمال ذوي

الكفاءات الرفيعة (17,8) في المائة، أي مجموع ما ينطبق عليه مفهوم هجرة الادمغة يبلغ نسبة (26,5) في المائة من مجموع المهاجرين. وتبلغ نسبة الشباب العرب من سن (14) إلى سن (24) (66,4) في المائة، أي أن ثلثي المهاجرين من الفئة العمرية المنتجة أكثر من بقية الفئات العمرية[25]. وفي وسائل الاعلام الامبريالية يجري تصوير هجرة الادمغة والشبيبة باعتبارها فرصة ذهبية لاعادة التكوين المهني والثقافي ونقل التكنولوجيا والتدريب عليها. لكن الوقائع تثبت ان أي مهاجر لا يحمل إعداداً علمياً أو مهنياً خاصاً في بلاده سيجد نفسه في المطاعم والبارات أو على الارصفة، وتتاح فرصة ضيقة لقسم من ذوي الكفاءات «للاندماج» النسبي في حياة المجتمعات الغربية.

تحتوي جميع الأبحاث الجادة والهامة حول مفهوم التبعية الثقافية والاعلامية على عناصر اقتصادية وسياسية واجتماعية. يقول «يوري كاشليفه»: ان الامبريالية الثقافية هي: «الوضع المجحف الناجم عن عدم المساواة في التبادل الاعلامي الدولي وعن تركيز وسائل الاعلام الجماهيري في ايدي عدة بلدان، فضلاً عن قيام الاحتكارات الدولية الغربية بفرض وجهات نظرها على الشعوب الأخرى، وتتدخل في حياتها الثقافية»[26].

لكن الامبريالية الاعلامية أو الثقافية ليست منفصلة عن المركب السياسي ـ الاقتصادي ـ العسكري لعلاقة الامبريالية بالدول النامية، إلا باعتبارها مادة للدراسة. فالرأسمال الامبريالي العالمي حين يسعى لتعزيز دوره العالمي في النهب والهيمنة، يعمل على تحطيم كافة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في دول العالم الثالث من أجل اقامة سوق رأسمالية دولية يندمج فيها اقتصاد وثقافة واعلام الدول النامية، وتصبح مهمة التبعية الاعلامية والثقافية المحلية ادامة ارتباط الاطراف الجائعة بالدول الامبريالية المتخمة. وقد ساهمت الثورة العلمية التكنيكية في ميدان الاتصال بالتقريب بين الحدود الفاصلة بين الاعلام والثقافة، فكل جهاز تلفاز أو راديو أو قمر صناعي أو شريط فيلمي يمكن ان يستخدم كأداة ثقافية رفيعة وعصرية وانسانية، أو يستخدم فقط كوسيلة دعاية لتحقيق المطامع الامبراطورية للامبريالية. وعلى هذا فان اتهام الثورة العلمية التكنيكية بانها وراء بعض مصائب دول العالم الثالث لا يقوم على اساس راسخ، لأن هذه الثورة وضعت في يد الامبريالية مصادر قوة اضافية، أما اساس هذه المصائب فهو السياسات التي توجه وسائل الاعلام. ان رواية غير ذات قيمة صادرة في الولايات المتحدة، قبل ظهور التلفاز، كانت مهما شئنا المبالغة، تقرأ من عدد محدود جداً من أبناء العالم الثالث، لكن حين تتحول الرواية إلى شريط فيلمي تشاهد من قبل ملايين البشر، وينطبق هذا على جميع الأنواع الادبية والفنية. وفي الولايات المتحدة واوربا الغربية توضع علامة مساواة بين المنتجات الثقافية والمنتجات الاعلامية. فالثقافة ثقافة أجهزة الاتصال، وكل ما يمكن تحويله إلى شريط مرئي أو مسموع مصنوع وفق توجهات الاحتكارات الاعلامية يحظى بالترويج والانتشار، في حين تبقى المنتجات الثقافية التقدمية في الدول الرأسمالية ذاتها حبيسة الكتب، ولا تصل إلى أجهزة الاعلام الجماهيري. وقد بلغت صناعة الثقافة الاستهلاكية الاميركية حدوداً طمست معها اروع ما انتجه الأدب والفن الكلاسيكي والمعاصر في الدول الرأسمالية ككل والولايات المتحدة، إذ لا يشاهد الناس في العالم الثالث تلك الاشرطة التي تنقل منتجات ثقافية رفيعة، بل نشاهد كل يوم البطل الامريكي جاسوساً كان أم شرطياً، محققاً خاصاً أم مجرماً عادياً، جندياً سوبرمانا أم صائد رؤوس بشرية، وباختصار حيوان بهيئة آدمية يحتل الشاشة الصغيرة.

ان الغزو الامبريالي بكافة جوانبه ينطبق ويلتحم بدور الطبقات والفئات الرجعية في دول العالم الثالث، لانها مسؤولة عن جعل الغزو الاعلامي والثقافي والاقتصادي واقعاً في حياة بلدانها، وبدون الدور الخاص لهذه الطبقات والفئات يصعب تصور اعادة انتاج الغزو والتبعية في آن واحد.

* اعادة انتاج التبعية

مع تبلور الاستعمار الجديد ظهرت في الصراع الفكري والسياسي والاعلامي على الساحة الدولية نظريات أشرنا إلى بعضها سابقاً. والذي يهمنا في هذا الحيز واحدة من تلك النظريات التي تصلح بؤرة ينعكس فيها واقع اندماج الغزو

الاعلامي ـ الثقافي مع الغزو الاقتصادي. وهي نظرية «مجتمع الاستهلاك» التي تقوم على بضعة مبادىء تقول بأن الثورة العلمية التكنيكية أدت إلى تفتيت الطبقات ونشوء المجتمع الوظيفي في الدول الرأسمالية، والذي بلغ مرحلة الرفاه الشامل. تقدم هذه النظرية في أجهزة الاعلام الامبريالية على طبق من ذهب وبتلاوين جذابة تقول للجماهير في الدول النامية والفقيرة ان لا جدوى من النضال القومي والاجتماعي لان ازدهار بلدانها وحياتها رهن بقدرتها على تحقيق الثورة العلمية «الهادئة» التي تؤدي آلياً إلى تلبية حاجات السكان الضرورية والثانوية. وتضع هذه النظرية معياراً للتقدم والتحضر يقوم على مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات ضرورية وترفيهية[27].

وفي الدول النامية التي تحكمها الرجعية، ولديها الكثير من الاموال المتأتية عن بيع الخامات، وجد الحكام في هذه النظرية حبل انقاذ تمسكوا به. ولذلك علاقة ببنية الطبقات والشرائح الحاكمة. فهي كطبقات ضعيفة التطور ومشوهة، وتدرك ذاتها كطبقات فقط في إطار علاقتها البنيوية مع الرأسمال العالمي. وكونها كذلك يعني انها كوزموبوليتية في الاقتصاد والسياسة والثقافة، وتتلقف ما يضخه الاعلام الامبريالي وتعيد انتاجه ليقدم إلى سكان بلدانها. ونجد ثمة في البلدان العربية نموذجاً لذلك، حيث تستخدم فوائض البترول في الأنظمة الرجعية لاشاعة نزعة استهلاكية مدمرة، ترافقها عدمية اقتصادية وثقافية. والنتائج على هذا الصعيد معروفة: ضعف شديد في النمو الاقتصادي المحلي، وبطء يرافقه تشويه في تجديد البنى الاجتماعية، استخدام نماذج الاستهلاك الباذخ لاشاعة نمط حياة للاقلية على غير صلة بحياة الجماهير الشعبية، خلط المفاهيم والغاء العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، وعدم اقامة وزن لضرورة التراكم المحلي الذي يصبح دونه التطور ـ حتى في الطريق الرأسمالي ـ مستحيلاً[28].

وبسبب عدم تطوير البنية الاقتصادية المحلية، وأحياناً بما يكفي لانتاج السلع الغذائية، تحولت هذه البلدان إلى مستودع كبير لتصريف السلع الرأسمالية، ويبدو الحال كأن الملايين مجرد أفواه تستهلك كل شيء يأتي من الخارج: الاغذية والاسلحة والآلات ووسائل الترف والمنتجات الاعلامية والثقافية، وبعبارة أخرى، فان الغزو الاعلامي يوضع في خدمة الاستعمار الجديد في الاتجاهات التالية:

1 ـ نهب ثروات العالم الثالث.

2 ـ تدمير بناها الاقتصادية والثقافية.

3 ـ الابقاء على مستوى منخفض للتطور، كي تتحول إلى أسواق تستهلك السلع الرأسمالية.

وليس هناك صعوبة في تلمس حقل الصلة بين النزعة الاستهلاكية، بالمعنى الاقتصادي، والدعوة للاستهلاك في ميادين الاعلام والثقافة. فالاعلام والثقافة سلعتان حالهما حال أية سلعة يمكن استيرادها جاهزة. ومن الاحتكارات الاعلامية إلى محطات البث المرئي يمر المواطن في دول العالم الثالث بدورة من عشر ساعات أو أكثر يومياً في افلام ومسلسلات غربية، وبين برنامج وآخر ثمة دعاية لسلع الترف القادمة من امريكا واوربا: هناك من العطور أنواع لا تحصى، ومن السيارات مئات الأصناف، وأجهزة مذهلة للطبخ والسيارة والطائرة وعالم الزوجة. وهناك دعايات تقول لك ماذا تشرب وكيف تشرب وتنام وتسافر وتأكل وتعيش في عالم بحبوحة اسطورية! في هذا العالم الغريب والغامض ليس هناك ما يقلق وما يثير التساؤلات. فان يصيب الخراب الشامل الزراعة والصناعة، وان تأتي الاساطيل الامبريالية، وتزرع ارض الوطن ومياهه بالقواعد، فذلك ليس «مهماً»! والثقافة الرفيعة والأدب الانساني التقدمي لا مكان لهما في هذا العالم، هذا إن لم يوصما بكونهما من الدعايات العاملة على قلب الهيئة الاجتماعية!

ولا يتوقف أثر النزعة الاستهلاكية على الاقتصاد والاعلام والثقافة، بل يتعدى ذلك إلى الإنسان ذاته، إلى دواخله، اسلوب رؤيته لما يحيط به، بماذا يهتم وبماذا لا يهتم. وعلى الافراد، كما على الشعوب، يعمل الاعلام الامبريالي على ممارسة تأثيرات متجانسة Homogenizing تحتوي على اخطار جدية على الثقافات القومية، بحكم الطابع الكوزموبوليتي الذي يميز البرامج المرئية والمسموعة والمقروءة التي تقتحم كل يوم حياة ملايين البشر في القارات الثلاث.

المصـادر والهوامـش:

1 ـ شرام، ولبور / أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية ـ دور الإعلام في البلدان النامية / الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر / الطبعة الاولى 1970 ص 54.

2 ـ عدة اصوات .. عالم واحد / تقرير منظمة اليونسكو في مؤتمرها الحادي والعشرين 1980 ص 73.

3 ـ انظر: فرنسيس بال/ وسائل الاعلام والدول النامية / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1982 ص 10.

4 ـ سومافيا، خوان / ديمقراطية وسائل الاعلام: من احتكار اجتماعي للاقلية إلى تمثيل اجتماعي للأغلبية / مجلة الثقافة العالمية العدد 6 السنة الأولى ـ ايلول 1982 ـ ترجمة مفيد فؤاد عبدوني ص 11.

5 ـ المصمودي، مصطفى ـ الدكتور / النظام الاعلامي الجديد / المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ـ الكويت ـ الطبعة الأولى 1985 ص 242.

6 ـ زمياتين، ليونيد / المعركة من أجل العقول البشرية ـ استراتيجية الولايات المتحدة الايديولوجية العدوانية / الثقافة الجديدة العراقية ـ العدد 184 ص 60.

7 ـ انظر: مجلة الكاتب المصرية / السنة السابعة العدد 70 يناير 1967 د. عبد الجليل حسن / فرانكلين وتخريب الثقافة العربية.

8 ـ كورتونوف، ف / صراع الافكار في العالم الحديث / دار دمشق ـ سوريا ـ الطبعة الأولى 1985 ـ ترجمة حنا عبود ـ ص 51.

9 ـ المصدر السابق ص 52.

10 ـ لويس، مبدر ـ الدكتور / أثر وسائل الاعلام الحديثة على الحريات العامة / اصدار المؤلف ـ الطبعة الاولى 1986 ص 57.

11 ـ عبد الرحمن، عواطف / قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث / المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ـ الكويت ـ الطبعة الأولى 1984 ص 49.

12 ـ شعبان، عبد الحسين ـ الدكتور / الصراع الايديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي / دار الحوار ـ سوريا ـ الطبعة الأولى 1985 ص 126.

13 ـ مجلة الكاتب المصرية / السنة السابعة العدد 70ـ1967 ـ مصدر سابق ص 68.

14 ـ انظر: فرنسيس بال / وسائل الاعلام والدول المتطورة / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ الطبعة الأولى 1983 ص 13.

15 ـ انظر: دورندان، غي / الدعاية والدعاية السياسية / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ الطبعة الثانية 1986 ـ ترجمة الدكتور رالف رزق الله ـ الصفحات 15ـ20.

16 ـ عن: الغازي، سجاد / التوازن في تدفق الاعلام ودوره في التعاون العربي ـ الاوربي / مجلة الدراسات الاعلامية العدد 23 كانون أول 1980 ص 73.

17 ـ موخيكا، هكتور / المطامع العالمية للامبريالية الاعلامية / الثقافة الجديدة العراقية العدد 168ـ1985 ص 72.

18 ـ عن: مجموعة من الباحثين السوفييت / الاخطبوط الاعلامي الدعائي للبلدان الرأسمالية في خدمة الاحتكارات / دار الفارابي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1976 ـ ترجمة حسين حبش ص 264.

19 ـ عبد الله، عبد الخالق ـ الدكتور / التبعية والتبعية الثقافية / المستقبل العربي العدد 1ـ1986 ص 21.

20 ـ صحيفة لوموند بتاريخ 1980/7/4.

21 ـ فنكلشتين، سيدني / الواقعية في الفن / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ 1981 ص 66.

كتب المستشرق السوفياتي كراتشكوفسكي: «توجد في العائلة البشرية الكبرى أمم يعتقد بأنها لم تعد تلعب دوراً نشيطاً في التطور الحضاري العام. ويورد كل باحث في هذا المجال تحفظاً يؤكد فيه ان موضوع بحثه يتسم بأهمية «اكاديمية» فقط وليس له شأن يذكر بالواقع العصري. وعندما يبدي هذا الباحث اعجابه الشديد بالماضي المجيد غالباً ما يغيب هذا الواقع العصري عن باله فلا يرى كيف تقوم على انقاض الماضي حياة جديدة تمنح البشرية مفاجآت لا تتميز أحياناً بصفة أكاديمية على الأطلاق .. والعرب هم من بين تلك الأمم». / بحوث سوفياتية في الادب العربي ـ دار التقدم موسكو ـ 1978 ص 8.

22 ـ احصاءات اليونسكو لعام 1977 ـ عن كتاب وسائل الاعلام والدول النامية / مصدر سابق ص 11.

23 ـ هيكتور موخيكا / مصدر سابق ص 70.

24 ـ خوان سومافيا / مصدر سابق ص 17.

25 ـ اخذت المعطيات عن / د. صلاح المنوزي ود. لحسن بوطْعام / الجالية العربية في اوربا: الحاجيات والمتطلبات / المستقبل العربي ـ العدد 3 ـ 1986 ص 32.

26 ـ الامبريالية الاعلامية / منشورات وكالة نوفوستي السوفياتية ص 17.

27 ـ لابوريت، هنري / المجتمع الاستهلاكي / دار دمشق ـ سوريا ـ 1980 ص 12.

28 ـ مجلة النهج ـ العدد 9ـ1985 ـ طاولة مستديرة ـ المجتمع الاستهلاكي والبلدان العربية ـ ص 222.

من المفارقات التي انتبه لها الاستاذ سعد الله ونوس (المصدر السابق ص 245) قوله «انه للافت للنظر ان يقل وعي المواطنين بواقعهم وما يجري حولهم من احداث بشكل مضطرد مع الزيادة الهائلة في عدد الدوريات والمنابر الاعلامية!» وهي مفارقة صحيحة، منشأها التأثيرات المتجانسة للغزو الاعلامي الامبريالي، والآثار النفسية والعقلية التي يتركها على المتلقين وتقاليدهم وعاداتهم واسلوب تفكيرهم وزوايا نظرهم واهتماماتهم اليومية.

إشتراطات موضوعية لمجابهة التحالف الإعلامي الإمبريالي الصهيوني

عز الدين وهدان *

آذار / مارس 1989

إحــاطــة:

في مقالته الموسومة «حول أصول الحكم» من كتابه «المقالات: الأخلاق والسياسة والأدب» والمنشور لأول مرة عام 1741، كتب «دافيد هيوم» يقول: «ليس ثمة شيء يبدو مثيراً للدهشة في نظر من يتابع الحياة الانسانية بعين فلسفية أكثر من السهولة التي يتم بها لحفنة من بني البشر أن تحكم الأكثرية، والخضوع الضمني الذي يسلم معه الأفراد أحاسيسهم وعواطفهم لأحاسيس وعواطف من يحكمهم. وحين تمعن النظر في هذا الأمر، فلسوف تجد أنه ما دامت القوة المتنامية في جانب المحكومين، فلن يجد الحكام سبيلاً سوى تنمية الرأي الذي تراكمه وسائط الاعلام Communication media، لهذا يتأسس الحكم على ذلك الرأي حسب. وفي تلك الممارسة يستوي في ذلك أكثر الحكومات استبداداً وأكثرها حرية. لكن يجب القول هنا، وبنفس الأهمية، أن قوة الاقناع التي تملكها فئة من الناس هي الأداة التي تقرر مفردات الحقيقة في زمنٍ محددٍ محسوب. ومثل هذه الأداة تستلزم محاور مركزية وقدرة شمولية على ستيعاب وتوظيف وقائع التاريخ وخصائص المكان، وهي وحدها التي تفرض بالتالي، بأساليبها المتنوعة، المسلمات والسياقات الاجتماعية للعلاقات والتوجه المتلازم Co-Orientation والتبادل المشترك للمؤثرات المتراكمة لكل شخص متواصل نحو الأشخاص الآخرين ونحو موضوع تفاعلهم الاتصالي أو ما يسمى بالعمل التفاعلي Transation».

من هنا يمكن القول بأن من أبرز المشكلات التي كانت، وما تزال، تشغل بال المهتمين بدراسة الإعلام، من حيث أساليبه ومفرداته ومضامينه وتوجهاته، وكذلك أساليب الاتصال الجماهيري، البحث فيما اذا كانت وظيفة الاعلام هي التعبير عن الرأي العام أو السيطرة عليه والتحكم فيه وتوجيهه وجهات معينة بالذات. وقد تبدو هذه المشكلة المعقدة، والمرتبطة بالايديولوجيات المتناقضة والمصالح المتصادمة الراهنة، قضية اكاديمية قليلة الجدوى نظراً لصعوبة الفصل بين الناحيتين فصلاً تاماً، أو توصيف الحدود الفارقة بين تكوين الرأي العام وصياغته وتشكيله، والتعبير عنه و إبرازه وتوكيده. ولكن الواقع أن هذه المسألة أكثر أهمية وعمقاً وأشدّ تعقيداً مما تبدو لأول وهلة، خاصة وأن الاعلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء المجتمعات ككل، ويتأثر تأثراً مباشراً بالأوضاع الثقافية والاجتماعية والنظم السياسية والأنساق الايديولوجية السائدة في ذلك المجتمع المعيّن. فهذه كلها عوامل تتداخل في رسم السياسة الاعلامية وفي تحديد العملية الاعلامية، بل وفي اختيار المادة الاعلامية ذاتها.

ومع أن معظم الكتابات تحاول التمييز بين ثلاثة أهداف رئيسية للاعلام هي: نقل وتوصيل المعلومات للآخرين عبر شبكات الاتصال Communication nets أو قنوات الاتصال Communication Channels، ومحاولة التأثير في آرائهم وأفكارهم وتشكيلاتها، ثم الترفيه والتسلية وتمضية أوقات الفراغ، فإن هذه الأهداف الثلاثة تتشابك

---

* باحث من فلسطين. له عدة تراجم ومؤلفات في القضايا القومية والدولية.

معاً وتتداخل وتتفاعل، ويكمل بعضها بعضاً، بحيث يمكن القول أن المادة الاعلامية ـ أيا كانت ـ قد تحقق هذه الأهداف الثلاثة معاً في وقت واحد، وان بدرجات متفاوتة. ومع ذلك فان السياسة الاعلامية التي ترسمها الدولة لنفسها كثيراً ما تعطي أولوية نسبية لأحد هذه الأهداف على حساب الهدفين الآخرين، وتسخر كل وسائل وأجهزة وأساليب الاعلام والاتصال الجماهيري بها لخدمة هذا الهدف. ولكن سواء أكان محتوى العملية الاعلامية وهدفها هو الكشف عن أهم الاتجاهات والآراء والمواقف السائدة بالفعل في المجتمع، أو إصدار «تعليمات» وتوجيهات تعبر عن سياسات وايديولوجيات معينة تريد الدولة، عن طريق أجهزة الاعلام، نشرها بين الناس وتغيير الآراء السائدة فعلا بينهم، أو أن يكون المحتوى مادة ترفيهية يراد بها الاستحواذ على غالبية وقت الناس أو شدهم الى وسائل اللهو والترفيه تلك، فان جوهر العملية الاعلامية يقوم دائماً على الاتصال، أو التواصل، وعلى توصيل المعلومات ونقلها ونشرها على أوسع نطاق ممكن. وربما كان هذا هو ما يقصده عالم الاجتماع الأمريكي الشهير تشارلز رايت ميلز C. Wright Mills حين يقول في كتابه "The Power Elite": أن جانبا يسيراً فقط مما نعرفه عن الحقائق الاجتماعية عن العالم توصلنا اليه بأنفسنا وبطريق مباشر، بينما معظم التصورات والأخيلة التي في أدمغتنا عن العالم وصلت الينا عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري[1].

وأيا ما يكون الأمر، فالذي لا شكّ فيه هو أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر الإعلام وعصر الاتصال الجماهيري بكل معنى الكلمة. ولقد أدى النمو والتطور الهائلان في وسائل الاعلام والعلوم المعينة بالاتصال في السنوات الأخيرة الى أن يصبح الإعلام جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية. ولكن من الخطر أن نأخذ كل ما يقدم على أنها أمور طبيعية ومسلم بها ولا تقبل المناقشة أو الاختبار، اذ لابد من أن يدرك الفرد الدور الذي تقوم به هذه الوسائل والأساليب والمواد الاعلامية في تشكيل حياته وكيانه والبيئة التي يعيش فيها.

واذا كانت وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري المختلفة تؤلف قوى هامة وفعالة ومؤثرة في شبكة العلاقات المجتمعية الحديثة بفضل ما تقدمه من معلومات، وما توفره من أسباب التوجيه والترفيه، فانها تحمل بين ثناياها، في الوقت ذاته، قدرة هائلة على الإقناع، سواء بشكل واضح صريح أو بشكل خفي مستتر، بحيث يمكنها أن تدخل جملة من التعديلات على أنماط حياتنا وسلوكيتنا ومخزون أفكارنا، ولو أن هذه التغييرات لا تجري بسهولة وبتلقائية أو بغير مقاومة. ولكن المقاومة يمكن أن تقل وتضعف وتتضاءل، بل وتتلاشى، نتيجة للتكرار والترديد والإلحاح والمثابرة من وسائل الاعلام. ولعلّ أكبر خطر يمكن أن ينجم عن ذلك هو أن ينفصل الفرد بأفكاره وآرائه الجديدة والمكتسبة عن واقع الحياة الذي يحيط به فتحدث ازدواجية رهيبة في سلوكه وفي موقفه من الحياة وفي قناعاته الناجزة[2].

وقد تختلف وسائل الاعلام في تأثيرها ومدى عمقها نتيجة لقوة الصلة بينها وبين الناس، وتغلغلها في حياتهم، وسهولة المادة التي تقدمها لهم، ونوع المقاومة التي يبذلونها نتيجة الدخول في حوارات ذاتية معها. فاذا كانت الصحيفة أو الجريدة تتيح للفرد فرصة أكبر للتفكير والتأمل والتحليل، وبالتالي للقبول أو الرفض، فان ذلك قلما يتوفر في التلفزيون مثلاً الذي يدخل الى كل بيت ويخاطب بشكل مباشر وبسيط كل فرد، ويتسلل بسهولة ويسر الى كل ذهن. وهذا هو مكمن خطورته على مجمل وجهات النظر والاتجاهات والمعتقدات الفردية. ومهما يكن من أمر هذه المقاومة، فان كثيراً من التغييرات التي تحدث في المجتمع الحديث لا يمكن فهمها الا في ضوء وسائل الاعلام ودورها في المسارعة بحدوث هذه التغييرات. والمشكلة التي تواجه الفرد الآن ازاء ذلك، وازاء تدفق المادة الاعلامية الضخمة التي تنهال عليه من كل وسائل الاعلام هي: كيف يختار؟ وماذا يختار حتى يتم التغيير بطريقة مدركة وواعية ومقصودة؟ وليس هذا بالأمر السهل على أي حال.

نسوق هذه التوطئة المسهبة بعض الشيء لنؤسس للأهمية الفائقة وللدور المتعاظم للاعلام ولوسائل الاتصال الراهن، ولنؤكد تلك الأهمية القصوى المتزايدة إبان الأزمات والحروب والصراعات والمشاكل المعلقة، حيث يتحول الاعلام ووسائل الاتصال في تلك الظروف الاستثنائية الى سلاح استراتيجي أساسي من شأنه أن يحدث، الى جانب الأسلحة الأخرى، بما فيها السلاح الناري، تغييرات جوهرية في سياقات الأحداث وتواتر حلقاتها وخطوطها

المتصالبة. بل إنه قد حدث مرات عديدة في تاريخ الأزمات والحروب والصراعات المختلفة والمشاكل العالقة ان كان الاعلام السلاح السباق والمتقدم الذي قاد جملة الأسلحة الهجومية ومنظومات الضغط الأخرى لانجاز النصر في ساحات المعارك ولمراكمة أسباب التفوق الميداني.

الحركة الصهيونية والاعلام

لعلنا نقترب من الحقيقة عندما نقرّر بأن الاعلام ووسائل الاتصال في حياة الحركة الصهيونية ومسيرتها الطويلة لعب دوراً محورياً قبل قيام «اسرائيل» عام 1948. وقد ذكر البروفسور يهو شافاط حراكابي[3] في مجال رصده للمهمات الجوهرية التي اضطلع بها الاعلام الصهيوني في تحصينه وتسويقه للايديولوجية الصهيونية وفي تجاوز المآزق التاريخية التي مرت بها فكرة اقامة «الدولة» على أرض فلسطين، حيث يقول: «لقدكان (الروّاد) يعطون أهمية مضافة، لا تضاهيها أية أهمية، للاعلام ولوسائل الاتصال باعتبارها المرتكزات والمداميك التي يجب أن تخرج إلى حيّز الواقع. لقد استطاع اعلامنا ووسائل اتصالاتنا المرتقبة أن تقيم شبكة من العلاقات الواسعة الوطيدة، وأن تبني سلسلة متصلة من الحلقات المتماسكة في طول العالم وعرض، بما فيها مواقع أعداء حركتنا المتنامية، وأن تجنّد وسائل الاعلام المؤثرة والشخصيات الدولية النافذة في تلك الأجهزة لاتمام عملية إقامة صرح الوطن المقترح. وكثيراً ما كان بن غوريون يردد: «لقد أقام الاعلام دولتنا على الخارطة، واستطاع أن يتحرك للحصول على مشروعيتها الدولية وجدارة وجودها قبل أن تصبح حقيقة واقعة على الأرض، وقبل أن تنتقل من مجرد أحلام وطموحات وتخطيطات وهياكل الى كيان ناجز»[4]. ويواصل «حراكابي» تأكيده على مهمّة الدور الاعلامي المتعاظمة، فيقول: «على مدى التاريخ كانت العلاقات الدولية مجرد حلبة للاتصالات ونقل الآراء وتسويق القناعات. وان مسألة التأثير الفاعل بتلك العلاقات تظل بمنتهى الأهمية، كون القوى العالمية لا يمكن أن تكون هيكلاً محايداً. والأجهزة الاعلامية تلعب دائماً دور المجال المغناطيسي، حيث يساعد أو يعرقل الحركة في هذا الاتجاه أو ذاك. ولهذا فان قطبنا للقوى العالمية وللرأي العام العالمي يعتبر مقياساً يجسّد روح العصر ويمثل اتجاه التاريخ. ولهذا أيضاً لازلنا نعمل بوسائلنا الاعلامية الكفوءة والمتفوقة، المتكئة على ايديولوجيتنا، من أجل التأثير في الرأي العام تأثيراً عميقاً، وعرض قضيتنا على أنها القضية العادلة، وأن مواقفنا هي المواقف الموضوعية المعقولة. وفي خطٍ موازٍ لذلك يتحرك اعلامنا لتوضيح عدوانية وعدم موضوعية وعقلانية موقف الخصم العربي. كما أننا نلجأ الى القوى الدولية (خصوصا صانعي القرار فيها) الأكثر تأثيراً وأهمية لوضعها في دائرة مجالنا المغناطيسي من خلال حقائق مبذولة، وفي أحيان أخرى من خلال اختيار الحقائق التي يجب قولها وتسويقها لكسب تأييدها وعونها على أرضية أن ذلك الواقع هو باتجاه مصلحتها»[5].

واذا كنا بصدد التعرف على المحاور المركزية في الاعلام الصهيوني والاسرائيلي وفهم مضامينه وتوجهاته فاننا ينبغي أن نرصد، وبنفس الأهمية، موقع اسرائيل في المشروع الامبريالي العالمي ومهماتها العدوانية في المنطقة العربية، ذلك أن الامبريالية العالمية، بالتنسيق مع الحركة الصهيونية، أقامت اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لتكون قاعدة متقدمة لحماية المصالح الامبريالية في هذه المنطقة الاستراتيجية في العالم، سواء بمواردها وثرواتها الطبيعية وفي مقدمتها البترول، أو بموقعها الجغرافي الذي يشغل مركزاً هاماً في الصراع العالمي بين القوى الامبريالية من جهة وقوى حركة التحرر والاشتراكية من جهة أخرى، وبسبب قربها أيضاً من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي.

من هنا فان هدف الاستعمار القديم والامبريالية العالمية الأساسي من خلق الحركة الصهيونية هو ايجاد عامل كبح لحركة القومية العربية الناشئة في أواخر القرن التاسع عشر، حيث أسندت مهمة ذلك الى اسرائيل منذ عام 1948. وقد قامت هذه «الدولة» الاستعمارية الاستيطانية بدورها كاملاً، وبصورة ناجحة، من خلال قيامها بشنّ الحروب العدوانية المتتالية ضد الأقطار العربية ذات العلاقة بالمخططات والبرامج الصهيونية التوسعية، بعد أن تمكنت من تشريد الشعب الفلسطيني واحتلال كامل أرضه الجغرافية لتخلق بذلك مشكلات جمة لحركة التحرر الوطني والقومي العربية، وإلهائها عن عملية البناء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وكانت اسرائيل، من خلال تلك الأنشطة

والممارسات العدوانية، تقوم بتلك المهمات بالنيابة عن الامبريالية العالمية وتنفذ أهدافها ورغباتها، حيث اكتسبت اسرائيل أهميتها الاستثنائية التي وظفتها توظيفاً محكماً لابتزاز الرأي العام في الدول الرأسمالية والسائرة في ركابها للضغط على حكوماتها ومراكز القرار فيها بضرورة دعم اسرائيل باعتبارها تحافظ على مصالح الغرب في المنطقة. وقد جرى هذا الابتزاز، وما يزال، تحت يافطة التهويل بحجم الأخطار التي تتهدد هذه «الدولة» من الفلسطينيين والعرب عامة و«الخطر الشيوعي» من جهة مكملة أخرى. ويصاحب هذا التهويل تأكيد على نوعية الخدمات التي تقدمها تلك «الدولة» لما يسمى بالعالم الحر. وفي هذا الاتجاه يجري تقديم اسرائيل على أنها قاعدة استراتيجية متقدمة تستلزم الدعم والمساندة والتأييد.

وقد لعبت وسائل الاعلام، الصهيونية والاسرائيلية، دوراً كبيراً في تحشيد الرأي العام الرأسمالي حول ضرورة دعم مطالب تلك «الدولة»، ورسّخت مقولة رئيسية هي «ليس للغرب في الشرق أفضل من الغرب نفسه، كما يتمثل ذلك في اسرائيل»[6]. لذلك فان على الغرب أن يدافع عن ممثله الحقيقي في الشرق، والذي يشكل ثروة استراتيجية مهددة بخطر الابادة من جيرانه العرب. وهذه العبارة تتردد بكثرة على ألسنة جميع المسؤولين الاسرائيليين وفي مختلف وسائل الإعلام الاسرائيلية، حيث أصبحت بمثابة الحقيقة الثابتة غير القابلة للنقاش. فهذا الدكتور «إمنون سيلع» أستاذ مادة «المعلوماتية» في جامعة تل أبيب يقول في صحيفة «دافار»: «خلف روتين العداء المستمر بين اسرائيل والدول العربية جملة من المفاهيم ووجهات النظر والتصورات التي تعني بتحديد أوضاع حربية مختلفة. ويشكل مجمل هذه الأمور صورة شاملة تفيد بأن الدول العربية تريد ابادة اسرائيل، وهو ما يجب أن نقنع به شعبنا والرأي العام العالمي، وأصدقاء شعبنا على وجه الخصوص، بكل وسائلنا المتاحة»[7].

هكذا يعرض حال «دولة» اسرائيل للتأسيس لقناعة مطلقة بأن من حق اسرائيل تقوية نفسها لكي تواصل الحفاظ على وجودها وتستمر في تأدية دورها ووظيفتها في المنطقة. وقد ركز الاعلام الاسرائيلي على مقولة «الخطر من تسليح الدول العربية الذي يستهدف مهاجمة اسرائيل وابادتها»[8]. ولا ينسى الاعلام أن يقارن ذلك بمحاولة ابادة اليهود على أيدي النازيين. في أواسط الخمسينات كانت صفقة الأسلحة التشيكية الى مصر على رأس الأخبار والتقارير والتعليقات في كافة وسائل الاعلام الاسرائيلية والغربية، تحذّر من أخطار هذه الصفقة على أمن وسلامة اسرائيل. وكانت تلك الحملة الواسعة جزءاً لا يتجزأ من التهيئة للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وما تزال الحملة الاعلامية مستمرة ضد الاتحاد السوفياتي بسبب تسليحه لبعض الأقطار العربية المعنية بنزاع المنطقة. وليست بعيدة حملة عام 1983 ضد سورية بسبب حصولها على أسلحة دفاعية تمنع الطيران الاسرائيلي من مهاجمة الأراضي السورية. ولم تسلم الولايات المتحدة نفسها من سهام النقد والتجريح من مختلف أجهزة الاعلام، سواء الصهيونية منها أم الاسرائيلية، بسبب تزويد السعودية بطائرات «اف ـ 15» وطائرات رادار من طراز «أواكس» على الرغم من تأكيدات واشنطن الرسمية المتكررة بأن «هذه الطائرات لن تستخدم ضد اسرائيل»[9].

ولعل الحملة الاعلامية المتميزة، أكثر من غيرها، هي تلك التي شنتها اسرائيل ضد كل من ليبيا والعراق حول امتلاك هذه الدول مفاعلات نووية تمكنها من صنع قنابل وأسلحة ذرية تهدد الكيان الصهيوني بصورة أكثر خطراً. وقد انتهت تلك الحملة، كما نعلم، بتدمير المفاعل النووي العراقي «تموز» في السابع من حزيران 1981 بتنظيم غارة جوية اسرائيلية عليه.

اسرائيل والاعلام الصهيوني

يقصد بالاعلام الصهيوني، وسائل الاتصال والاعلام المختلفة، كالاذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات والنشرات الدورية وغير الدورية، والمكاتب الاعلامية والصحفية، ودور النشر والسينما والأفلام الوثائقية والإخبارية والروائية وأشرطة «الكاسيت» وغيرها، التي تلتزم بأهداف الحركة الصهيونية وتؤمن بفلسفتها وتطبق أساليب عملها، وتعمل لخدمتها بمختلف السبل، وتساعد على تثبيت وجود اسرائيل ببنيتها الحالية كدولة صهيونية، وتبرير سياستها

العسكرية والعدوانية والعنصرية، ودعم تسليحها، سواء كان مجال عملها ونشاطها داخل اسرائيل أم خارجها، وسواء كانت ملكية هذه الوسائل تعود لـ «دولة» اسرائيل أم للاتحادات الصهيونية ومكاتب الوكالة اليهودية والجمعيات والمنظمات الصهيونية.

لقد كان الاعلام الصهيوني، ولا يزال، بنداً رئيسياً من بنود التخطيط العام للعمل الصهيوني ووسيلة هامة لا ترى اسرائيل، كما لم تر الحركة الصهيونية من قبلها، بدأً من استخدامها لتحقيق الأهداف الصهيونية العليا. ولقد تميّز الاعلام الصهيوني، قبل قيام اسرائيل وبعده، بارتباطه الوثيق بأهداف واضحة محددة ن ناحية، وبقيامه كجزء من تخطيط عام لبرنامج عمل كامل لتنفيذ تلك الأهداف من ناحية ثانية، وبدأت المهمات الأولى المنظمة للاعلام الصهيوني منذ المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام 1897، حيث أكد البند الثالث من مقررات المؤتمر المذكور على «ضرورة نشر الروح القومية والوعي القومي بين يهود العالم وتعزيزها»[10].

لقد تحول مركز توجيه وسائل الاعلام الصهيونية منذ قيام اسرائيل شيئا فشيئا ليصبح بيد الحكومة الاسرائيلية. ومثلما هيمنت هذه الحكومة مع الزمن على المنظمات الصهيونية في العالم حيث «أصبحت المنظمات الصهيونية واليهودية خاضعة تماماً لاسرائيل»[11]، فقد هيمنت أيضا على وسائل الاعلام التابعة لهذه المنظمات، وغدت تأتمر كلياً بأمر السلطات الاسرائيلية، وصار «التخطيط الشامل للحكومة الاسرائيلية يقوم على أساس ضرورة إشراك كافة المؤسسات الرسميّة وغير الرسميّة بدور إعلامي ما، في خدمة أهداف اسرائيل القومية والسياسيّة من خلال العمل الذي تقوم به»[12]. وما الحريات التي تمنح لوسائل الاعلام الصهيوني داخل اسرائيل وخارجها الا حريات محصورة في نطاق الايديولوجية الصهيونية، وتستوي في هذه السياسة الملتزمة بالصهيونية جميع الصحف سواء الحزبية منها أو التي تدعي الاستقلالية عن الأحزاب الصهيونية. واستناداً الى ذلك «أصبح الاعلام الصهيوني في كل مكان من العالم إعلاما للحكومة الاسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بأهداف دولة اسرائيل»[13].

وتنحصر الاختلافات بين وسائل الاعلام الصهيونية في المواقف من القضايا المحليّة، حزبية كانت أم غير حزبية، حسب. وهي، من هنا، جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الاسرائيلية، خاصة وأنها وضعت بالكامل في خدمتها لتحقيق أهدافها. وقد شكلت السياسة الخارجية الاسرائيلية الإطار العام والموجه لسياسة الاعلام الصهيوني، أينما وجد وكيفما وجد، ولهذا تولت وزارة الخارجية مهمة الاعلام الخارجي وأمور المراسلين الأجانب في اسرائيل بموجب عملية اعادة تنظيم أجهزة الخدمات الاعلامية التي جرت عام 1970. أما أيام الحرب فقد أصبح الناطق العسكري بلسان الجيش الاسرائيلي فعلياً هو المسؤول والموجه لكل أجهزة الاعلام الاسرائيلي على تعددها، سواء منها ما هو مختصّ بالاعلام العسكري أو المدني، أو الاعلام الداخلي والخارجي.

ومن المعروف أن جهات عدة في ادارة «الدولة» الاسرائيلية تتولى توجيه الاعلام الصهيوني في الداخل والخارج. وترتبط هذه الجهات جميعها بالحكومة الاسرائيلية، فقد أنشىء في رئاسة الوزراء مكتبان يربطان برئيس الوزراء هما «مكتب المعلومات المركزي» الذي يتولى نشر المعلومات عن نشاط الحكومة وأهداف الدولة ومنجزاتها، و«المكتب الصحفي» الذي يعتبر بمثابة اللسان الناطق باسم الحكومة في مواجهة الصحافة المحلية والأجنبية، ويعنى بتزويد المراسلين بأنباء الأحداث الجارية، وإعداد ما يمكن تقديمه للصحافة من معلومات عن الاحداث المرتقبة. ويصدر هذا المكتب نشرات إخبارية يومية باللغتين العبرية والانكليزية، وملخصاً أسبوعياً ونصف شهري بالانكليزية، وكتيبات دورية توزع على المراسلين الأجانب، ويوزع منها مئات الألوف في الخارج. وتتبع هذا المكتب أيضاً الاذاعة الاسرائيلية التي تذيع بإحدى عشرة لغة، وتقوم فيها دائرة خاصة بتسجيل البرامج للمحطات الأجنبية والهيئات اليهودية وللبلدان التي لا توجه اليها اذاعة خاصة من راديو اسرائيل كبلدان أمريكا اللاتينية ومعظم بلدان آسيا وافريقيا. وقد سجل في الاذاعة الاسرائيلية عام 1986 أكثر من 5000 شريط بعشرين لغة أرسلت الى تلك البلدان واستعملت هذه الأشرطة من قبل 62 محطة اذاعة في أمريكا اللاتينية و38 في افريقيا و23 في آسيا، بالاضافة الى عشرات المحطات في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في وزارة الخارجية الاسرائيلية فتقوم ثلاث دوائر تهتم بالاعلام هي «ادارة الاعلام» التي تعمل على إعداد دراسات اعلامية خاصة، وتوزيع المنشورات والكتب والدوريات، ونشر مجلة ملونة بعدة لغات توزع في الخارج، والمشاركة في اعداد المعارض الثقافية والفنية، واقامة علاقات مع شبكات التلفزيون والاذاعة ودور السينما، وتزويدها بالأفلام والوثائق والإعلانات، و«ادارة العلاقات الثقافية» التي تهتم بتبادل البرامج الاذاعية والتلفزيونية والسينمائية والفرق الفنية و إنشاء المعاهد الثقافية في الخارج، و«ادارة التعاون الدولي» التي تهتم بارسال الخبراء واقامة الندوات والمؤتمرات، هذا بالاضافة الى الأنشطة الاعلامية لوزارة الدفاع والمراكز الاعلامية الاسرائيلية في الخارج، و إعلام المنظمات غير الرسمية كالهستدروت والناحال والجادناع والوحدات النسائية والطلابية وجمعيات الصداقة، والمؤسسات الاعلامية التابعة للتنظيمات الصهيونية في الخارج، خصوصاً مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية وغيرها، فضلاً عن العلاقات التي تقيمها هذه المؤسسات جميعها مع صحفيين وصحف و إعلاميين في مختلف أنحاء العالم وتزويدهم بالمعلومات دوريا، حيث تنشر من خلالهم وجهات نظرها في صحف ووسائل اعلام غير صهيونية.

المهمات المركزية للاعلام الصهيوني

وضع الاعلام الصهيوني على رأس مهماته ـ كما أسلفنا ـ «نشر الروح القومية والوعي القومي بين يهود العالم»، وتثبيت وجود اسرائيل على المسرح الدولي ببنيتها واستراتيجيتها الصهيونيتين، وتبرير سياستها التوسعية وهيكليتها العسكرية، ومناصرة تسلحها، والسعي لدى يهود العالم لربطهم باسرائيل وتشجيعهم على الهجرة ودفعهم اليها. وفي ضوء ذلك اندمج الاعلام الصهيوني بالسياسة الخارجية الاسرائيلية وأصبح جزءاً لا يتجزأ منها، وجعل دائرة عمله تنحصر في هذه المهمات؛ وبالتالي حدد موقفه من القضايا الأساسية في العالم من خلالها، بغض النظر عن موضوع هذه القضايا ومضمونها وعدالتها وتأثيرها على التطور البشري كله. فالاعلام الصهيوني يرى العالم من خلال اسرائيل، كائنة ما كانت المسألة المطروحة، وبغض النظر حتى عن المبادىء والقيم والأعراف الأخلاقية والسياسية والانسانية التي أجمع عليها البشر خلال مراحل التطور الانساني المختلفة.

ويأتي في مقدمة المهمات الأساسية التي يعمل الاعلام الصهيوني لانجازها ما يسمى بـ «أمن اسرائيل». وكان يمكن أن يكون الأمر مقبولاً لو كان مفهوم الأمن كما هو متعارف عليه في عصرنا الراهن، أي «الدفاع عن حدود البلد وأمن سكانها». الا أن الأمن بمفهوم الاعلام الصهيوني أمر نسبي غير محدد المعالم. فاسرائيل «دولة» بلا حدود، وسكانها يهود العالم أينما كانوا، وبالتالي فالأراضي العربية المحتلة، واستمرار احتلالها، تقع كلها ضمن دائرة «الأمن الاسرائيلي». وكلما احتلت اسرائيل أرضاً جديدة تدخلها في دائرة أمنها. وفي الوقت نفسه فان تعرض يهودي مواطن في أي بلد في العالم لأي مشكلة يقع أيضاً ضمن دائرة «الأمن الاسرائيلي».. وهكذا.

يقول ديفيد بن غوريون في مذكراته: «ان رغبتنا الوحيدة هي خلق الظروف الدولية التي ستقوي من أمننا..». ولا شك أن الأمن الذي يعنيه الصهاينة متحول المضمون والمحتوى نسبي المفهوم والمعطيات. وقد ربط بن غوريون بين الأمن والردع فقال: «ان في طليعة أهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية هدف ضمان أمن اسرائيل»[14]، وفي الوقت نفس أضاف: «يتوجب على اسرائيل تقوية قوتها الرادعة»[15]، ولعل هذا هو جوهر سياسة الاعلام الصهيوني في هذا المجال، أي الحديث عن أمن غير محدد المعالم، والدفاع عن ردع وقوة وصلف وتوسع تحت شعار حماية الأمن عن طريق خلق قناعات أساسية لدى الرأي العام العالمي في كل مكان بأن سلام العالم وأمنه، وتقدمه ورخاءه، إنما يرتبط الى حد كبير، ان لم يكن كلية، ببقاء اسرائيل والمحافظة عليها.

أما المهمة الأساسية الأخرى من مهام الاعلام الصهيوني فهي العمل على تحقيق هجرة اليهود من أوطانهم الى الأرض المحتلة، لأن الهدف الأسمى لـ «دولة» اسرائيل تجميع الشتات اليهودي بكل الوسائل المتاحة، انطلاقا من الفرضية التي تكررها الصهيونية والسياسة الاسرائيلية، والقائلة بأن الاعتماد المتبادل والمصير المشترك بين اليهود خارج اسرائيل وبين اسرائيل نفسها بديهية مقبولة من الحركة الصهيونية واسرائيل. وقد عمل الاعلام الصهيوني منذ قيام

«دولة» المشروع الصهيوني على تحقيق هذا الهدف بمختلف السبل والأساليب، لأنه يعتبر أن إنشاء «دولة» اسرائيل هو الهدف الأول لانجاز الأهداف المعلنة الأخرى، وأن تجمع الشتات اليهودي هو الخطوة التأسيسية لتلك المرحلة، ذلك أن «الهجرة ليست فقط دم الحياة لاسرائيل، انها ضمانة أمنها ومستقبلها.. انها جوهر حياتها.. انها روحها. وان الخطيئة التي ترتكب ضد الهجرة هي الخطيئة التي لا يمكن لاسرائيل أن تغفرها»[16].

وفي هذا المجال يرى ليفي إشكول رئيس وزراء اسرائيل الأسبق «أنه ليس بمقدور الشعب اليهودي في المنفى أن يحافظ على هويته بعد قيام اسرائيل دون الارتباط بها والولاء لها والهجرة اليها، حتى أن علاقات اسرائيل بالدول الأخرى ترتبط بموضوع الهجرة، وكذلك موقف الاعلام الاسرائيلي من أي نظام سياسي في أي بلد يتحدد وفقا لهذا الاعتبار، اضافة الى اعتبارات أخرى»[17].

ويضيف اشكول: «من الطبيعي أن امكانية الاتصال مع جماعة يهودية معينة تقرر الى حد بعيد العلاقة بيننا وبين الدولة التي تعيش فيها تلك الجماعة، ولذلك فعلى الاعلام أن يهتدي بأن لاسرائيل حليفا مخلصا وأخويا في يهود العالم. ولهذا فمن الطبيعي أن يكون من المهمات المركزية والأساسية جدا للبعثات الاسرائيلية في الخارج، واستطرادا للاعلام، العمل على تنمية الروابط بين اسرائيل واليهود في الشتات»[18].

وفي ضوء ذلك، وتحت شعار خدمة «أمن اسرائيل» وتحقيق هجرة اليهود، تحول الاعلام الصهيوني الى حليف للأنظمة القمعية والديكتاتورية في العالم، ورأس حربة للاستعمار والامبريالية، ومعادٍ لقوى التحرر والتقدم وحليف للأنظمة العنصرية، وركيزة من ركائز المدافعين عن تصدير السلاح للأنظمة الرجعية في كل مكان من العالم.

الاعلام والاستراتيجيات الاسرائيلية

من المعروف أن الصهيونية، ومن بعدها دولتها اسرائيل، قد تحالفت مع الدول الاستعمارية القديمة، ثم مع الامبريالية الأمريكية راهنا، لتحقيق أهدافها المعلنة واحلامها التاريخية. فقد تحالفت مع انكلترا، الدولة المستعمرة، ثم مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومع الأنظمة العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا، والأنظمة الديكتاتورية الأخرى في افريقيا وأمريكا اللاتينية، ومع كل قوى الظلم والقمع والقهر، وأظهرت دائماً عداءها لقوى التحرر والتقدم. وكان الاعلام الصهيوني يبرر انحياز اسرائيل للاستعمار والامبريالية بسبب الصراع مع البلدان العربية، ويلقي التبعة على الصراع العربي ـ الاسرائيلي: «كانت اسرائيل مضطرة الى اقامة علاقات من الصداقات الوطيدة مع القوى الاستعمارية بسبب مشاكلها الدفاعية. و إن اسرائيل لازالت، كما كانت دائما، تنظر الى قضية النضال ضد الاستعمار من زاوية علاقته بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، ومدى تأثيره على مصالح اسرائيل وأمنها»[19].

ومن خلال هذه التبريرات وقفت اسرائيل مع الولايات المتحدة في الحرب الكورية، كما وقفت مع فرنسا الاستعمارية في افريقيا، وكذلك مع البرتغال وبريطانيا، وتعامل الاعلام الصهيوني والاسرائيلي مع استقلال البلدان المستعمرة، كما تعاملت معها أكثر وسائل الاعلام عنصرية وشوفينية ورجعية.

ولأن اسرائيل قد اعتمدت منذ قيامها على الدول الرأسمالية الاستعمارية الأوروبية في المراحل الأولى، ثم تحولت الى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، ووضعت نفسها تحت تصرفها وفي خدمة مصالح الاحتكارات، ثم أصبحت «مستعدة وراغبة في مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها الدفاعية»[20]، فان الاعلام الصهيوني قد نشط، خصوصاً بعد توقيع «مذكرة التفاهم العسكري الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة واسرائيل عام 1983، ليؤكد أهمية اسرائيل في خدمة المصالح الرأسمالية والامبريالية. فقوة اسرائيل «وبقاؤها كقوة غربية رادعة تعتبر مسألة بالغة الأهمية للدفاع عن أوروبا، وعلى المدى الطويل عن أمن الولايات المتحدة»[21]. ولأنه بالإمكان «الاعتماد على اسرائيل الآن، أكثر من أي وقت مضى للقيام بمعاقبة واحدة أو أكثر من الدول المجاورة التي تجاوزت تصرفاتها تجاه الغرب (المقصود ليبيا وسورية وقتذاك) حدود اللياقة. ولذلك فان تفوق اسرائيل يساعد الغرب على الحفاظ على التوازن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفي بعض المناطق القريبة منها كحوض البحر الأبيض المتوسط»[22].

من جهة أخرى فقد نسقت اسرائيل مع حلف شمال الأطلسي «ناتو» منذ السنوات الأولى لقيام الحلف. وقد برر الاعلام الصهيوني ذلك بسبب «أن اسرائيل تقع في مركز أحداث منطقة الشرق الأوسط، وان من مصلحة الحلف الاطلسي والولايات المتحدة والعالم الحر، حفظ توازن القوى بين اسرائيل وأعدائها لصالح الأولى، حتى تستطيع أن تقوم بمهمة حراسة مصالح دول الحلف في المنطقة»[23].

وكان اعلام الحلف الأطلسي، من جانبه، يتناغم مع هذا الطرح ويستجيب له، فقد قالت نشرة الحلف الأطلسي: «إن القواعد ونقاط الارتكاز الاسرائيلية والاسبانية ضرورية لنا من أجل القيام بتعهداتنا في المنطقة التي يعادينا القسم الأعظم منها»[24]. ولم تبتعد جريدة «هاآرتيس» الصهيونية عن هذا التوجه، فقد رأت أنه «بالرغم من عدم وجود معاهدات موقعة بين اسرائيل والحلف الأطلسي فان القوات المسلحة الاسرائيلية تشكل عنصراً في بنيان هذا الحلف في المتوسط، وأن الأوساط العسكرية الاسرائيلية ترى في الحلف الأطلسي سندها واحتياطها المادي والتكتيكي»[25]، وكذلك فعلت مجلة «ايرفورس أند سبيس دايجست» الأمريكية، فقالت: «ان اسرائيل قد أثبتت أنها من أخلص حلفاء الناتو غير الرسميين»[26].

وكانت مجلة «ناتو بروبختيه» الألمانية الاتحادية، الناطقة باسم الحلف الأطلسي، قد أكدت عام 1970 أنه «بدون التعاون مع اسرائيل لا يمكننا أن نعتبر أمن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي مضموناً»[27]، وقالت غولدا مائير في كانون الأول 1957 أنه «يجب أن ترتبط اسرائيل بالحلف الأطلسي، اذ لماذا تمنع اسرائيل من القيام بما هو مسموح به لبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا وتركيا والدانمرك وفرنسا، أي أن تكون شريكاً في حلف دفاعي مع الدول الصديقة؟»[28]. ولعل هذه المنطلقات تنسجم مع رأي هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق الذي قال إن: «هدف أمريكا هو إنشاء قاعدة عسكرية ضخمة جنوب الاتحاد السوفياتي وقريبة من أراضيه، دون أن ترتبط معه بحدود مشتركة يسهل على الجيش الأحمر اجتيازها، والعمل على تحويل اسرائيل بالفعل الى موقع للتدخل السريع خاصة لأمريكا، وتعمل بتنسيق وتعاون مع البنتاغون لحماية مصالح أمريكا في المنطقة، ومقاومة أي تحركات سوفياتية أو مدفوعة من السوفيات تهدد هذه المصالح»[29]. وفي هذا المجال أيضاً فان عزرا وايزمن وزير الحرب الاسرائيلي الأسبق كان قد صرح عام 1979 خلال زيارته للولايات المتحدة لبحث موضوع المساعدات العسكرية الأمريكية لاسرائيل: «لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تطلب إذناً من اسرائيل لاستخدام المنشآت العسكرية الأمريكية، حيث تعلم واشنطن أن أي طلب من هذا النوع سوف تستجيب له اسرائيل فوراً»[30]. ولهذا أعطت الولايات المتحدة لاسرائيل حق تصنيع العديد من التجهيزات العسكرية الحديثة وتصديرها الى البلدان الأخرى، والى الجيش الأمريكي نفسه، واتجهت «الولايات المتحدة بشكل متزايد الى تحويل اسرائيل الى ورشة عمل في الشرق الأوسط، تابعة للمجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة تعتمد بشكل كلي على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتغطية الاعلامية المناسبة في سبيل استمرارها»[31]. ولقد أصبح الآن من المسلم به أن عمليات تنسيق، سرية وعلنية، تجري بين اسرائيل والحلف الأطلسي، وان اسرائيل قد أصبحت، بالضرورة، جزءاً من منظومة الحلف الأطلسي في البحر المتوسط، وأن منظومة الحلف تقدم لها كل التسهيلات وتبادل المعلومات وتزجها في مناوراتها الدورية والطارئة في المنطقة.

الاعلام الصهيوني وحركات التحرر

كتب «مردخاي كرينين» في دراسة له بعنوان «اسرائيل وافريقيا»، جاء فيها: «ثمة ميزات واضحة وتوجهات ثابتة ودؤوبة لسعي اسرائيل من أجل كسب أصدقاء لها في أوساط الكتلة الافروآسيوية المتزايدة الأهمية. وسعيها هذا الذي يلعب فيه الإعلام ووسائل الاتصال الاسرائيلية دوراً مركباً لا ينتهي عند هدف كسر طوق العزلة التي قد تعاني منها اسرائيل بسبب سياستها في منطقة الشرق الأوسط، مثلما عانت من ذلك بعد حرب عام 1973، بل ان المهمة المطلوبة والمخطط لها هي أن يبرز الاعلام كأداة أساسية لقطب الرأي العام في تلك البلدان والتأثير بكافة الأجهزة

الاعلامية وقنوات الاتصال»[32]. ويضيف كرينين: «إن التعاطي مع مفردات الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث، ومع التوقعات المحتملة التي يمكن أن تطرأ في السنوات المقبلة، هو أمر يجب التنبه له واستثماره، حتى لا تحدث أية مفاجئة مذهلة، كما جرى عام 1973، عندما أوقفت الغالبية العظمى من البلدان الافريقية علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل. لنعترف بأن ذلك العمل كان هزيمة نكراء لدولتنا. وعندما عكف المسؤولون عن دراسة الأسباب الأعمق للتقصير اكتشفوا أن اسرائيل كانت معزولة تماماً عن الرأي العام في تلك البلدان. وهكذا أصبح لزاما أن ننمّي وشائج أعمق مع التوجهات التحررية والعوامل المفاجئة وأدوات التغيير، دون أن نسقط من حساباتنا قناعاتنا المبدئية بأن ما يدعونه بالتحرر والانعتاق وتصفية الامتيازات والمصالح الأجنبية والفصل العنصري هي محاور تشد تلك البلدان، بالضرورة، الى معسكر أعداء دولتنا من العرب وغيرهم»[33].

وتقول غولدا مائير بهذا المعنى: «ان علينا ألا نرتكب خطأ آخر في تطبيق سياستنا الاعلامية والديبلوماسية في البلدان النامية، في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، التي تشتد فيها دعوات التغيير وتتنامى الرغبات للخروج من قبضة قوى الاستعمار والنفوذ والأنظمة الديكتاتورية. ان سياستنا الخارجية، الاعلامية والديبلوماسية، التي افترضت أن اسرائيل قد أصبحت حقيقة ثابتة في المنطقة، وأن جل مهمتها أن تكون مواجهة العرب بتلك الحقيقة على الصعيد العالمي، قد أكدت عجزها تماما. كما أن سياستنا التي انطلقت من تقديم المساعدات الفنية وتثمير المشاريع الاقتصادية ودعم الأنظمة هناك حسب، قد كشفت الفراغ الكبير الذي يمكن أن يصدمها عند حدوث أول خضّة سياسية أو عسكرية في المنطقة وفي العالم. فبعد حرب يوم الغفران، ظهر للعيان أن اسرائيل قد أصبحت عارية تماماً، وأنه لا أصدقاء حقيقيين لها في معظم تلك البلدان. واذا كان دور اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط يخدم، بشكل مباشر، مصالحها ومصالح الولايات المتحدة بشكل غير مباشر، فان تحالفها مع الولايات المتحدة في تلك المنطقة لا يجب أن ينسحب على علاقاتها مع مختلف بلاد العالم، حتى لا تبدو للعيان بأنها ضدّ حركات التحرر والتقدم والتغيير، باعتبار أن ما يعرف عن السياسة الأمريكية هو سعيها للتصدي لكل محاولات التغيير في تلك البلدان. من جهة أخرى فإن علينا أن نفيد من مسألة صعوبة قيام الولايات المتحدة، في غالبية الأحيان، بالتدخل المباشر وغير المباشر، لتحقيق هذا الهدف. وان اسناد هذا الدور الدولي لاسرائيل يجب الا يقيدنا ويظهرنا كحماة للأنظمة الديكتاتورية وغير الشعبية هناك، بل يجب أن يعطينا فاعلية ومرونة مضافة في التحرك وتوسيع وتعميق علاقاتنا مع كل الأطراف والقوى المؤثرة، حالياً ومستقبلاً، في تلك البلدان».

وفي ظل تصاعد الدور الصهيوني (والاسرائيلي) القمعي في مختلف دول العالم، وبشكل خاص في افريقيا وأمريكا اللاتينية، وبروز تحالفاته مع الحكومات المستبدة في تلك البلدان، انطلاقا من القناعة الصهيونية بأن حركات التحرر هي حليف طبيعي للشعب الفلسطيني والعربي، وعدو طبيعي لاسرائيل، فقد كان عليه أن يحدث تغييرات جوهرية في صلب تكتيكات تعاطيه مع تلك الأنظمة، ومع الرأي العام على وجه الخصوص، وان يبدل استراتيجيته الاعلامية والديبلوماسية بشكل كامل. وقد كتب «اوري لوبراني» سفير اسرائيل السابق في أوغندا واثيوبيا في صحيفة (يديعوت حرونوت) الصهيونية، قائلا: «ان من يريد العمل في افريقيا يجب أن يتعامل مع أنظمة الحكم فيها حتى ولو كانت لا تتمتع بالسمعة الحسنة، كما أن عليه أن يستوعب التوازنات الأخرى المتعلقة بقوى المعارضة وأن يفيد كلياً من تناقضات بينهما وأن يوزع ولاءات مجموعات العمل على تلك الأطراف والقوى حتى يبقى ممسكا بكل خيوط اللعبة. وهذه المسألة منوطة بالاعلام ووسائط الاتصال على وجه الخصوص. واذا كانت سياسة اسرائيل، في محصلتها العامة تقوم على تحجيم و إضعاف حركات التحرر العالمية، وبشكل خاص في افريقيا وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، مع الابقاء على الوجود الصوري لتلك القوى بمقدار ما يمكن أن تضغط به على الأنظمة الحاكمة، وبما يحقق لنا هداف تغلغلنا والحاجة الملحة والدائمة لوجودنا هناك، فان علينا، بنفس الآن، أن نقيم أوثق العلاقات مع القوى لمعارضة النافذة وأن نبدي تعاطفنا وتفهمنا لمطالبها وأن تحرص أجهزة اعلامنا على التعاطي مع أنشطة تلك القوى بالقدر الذي يبعث الطمأنينة في نفوسها تجاه مواقفنا وقناعاتنا»[34].

وقد لخص «رولان لابري» في ندوة مجلة «لاش» الصهيونية، موقف الاعلام الصهيوني، والسياسة الاسرائيلية من حركات التحرر الوطني، فقال: «يجب علينا أن نعتبر اسرائيل تسرباً للغرب في المناطق التي انصرف عنها الغرب. يجب علينا أن ننظر الى اسرائيل كأداة لتغلغل النفوذ الغربي بالنسبة للبلدان المتخلفة في آسيا وافريقيا»[35].

وقد جاءت جميع سياسات اسرائيل لتنسجم في الواقع مع هذا الوصف، سواء من حيث مواقفها من حركات التحرر الافريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية، أم من حيث دورها في تنفيذ المصالح الأمريكية والأطلسية، أم من حيث علاقاتها مع الأنظمة العنصرية والديكتاتورية والرجعية في تلك القارات.

واذا علمنا أن بلدان العالم الثالث التي تتنامى فيها حركات التحرر الوطني والقومي تعاني من جوع اعلامي خطير، حيث يبلغ نصيب كل مئة مواطن متنور من 2 ـ 4 صحف يومية و1,5 ـ 2 من أجهزة الراديو، وان تطور وسائل الاعلام يرتبط بالتطور الوطني والاجتماعي والسياسي لتلك البلدان، ويصح العكس أيضاً مع بعض التحفظات، فان الاعلام الصهيوني الذي يحتل موقعا قياديا في الاعلام الاستعماري والامبريالي قد وظف تلك القوة للتغلغل في حياة تلك البلدان والتأثير في مفردات وحقول أنشطتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية، كما سخر تلك الامكانات لتنمية التخريب الايديولوجي ولزرع بذور الحقد والكراهية وشنّ الحروب النفسية وخلق بؤر توتر واضطرابات متنوعة وقلب الحقائق والتغطية على النهب الاستعماري لمقدرات تلك الشعوب واستنزاف طاقاتها البشرية والمادية، واستخدام الأجهزة الاعلامية ووسائط الاتصال من أجل القهر الايديولوجي وصياغة العقول، خصوصاً وأن الاستعمار كان قد أورثها وسائل إعلام ضعيفة، ان وجدت، بالاضافة الى أن ملكية جزء كبير من وسائل الاعلام تعود للرأسمال الأجنبي (غالبا اليهودي) ولا ترتبط وطنياً الا من حيث الشكل.

وتحتل دراسة «يوري كورنيلوف» المندوب السوفياتي الى مؤتمر الصحفيين الدولي الذي افتتح في مدينة سالونيكا باليونان في نهاية تشرين أول 1986 أهميتها عندما نعلم أن «خلف وسائل الاعلام يقف اليهود للسيطرة على الصحافة ووكالات الأنباء ودور النشر والاذاعة والتلفزيون في معظم بلاد العالم، خاصة في البلدان النامية، ليوجهوا الرأي العام الى ما يريدون. كما أنهم يسيطرون على الصحافة ودور النشر ويبسطون نفوذهم عليها لتسويق أفكارهم واحتكاراتهم. وقد استطاع اليهود أن يحققوا هدفهم من خلال هذه الوسائل الى أبعد الحدود. وقد ثبت أن الصحف والمجلات التي تخضع لسيطرة اليهود في العالم بلغت 819 صحيفة ومجلة بمختلف اللغات وفي مختلف البلدان، اضافة الى سيطرتهم الواسعة على وكالات الأنباء التي تقوم بمهمات أوسع وأعمق في الحياة اليومية للشعوب. وقد جاء اهتمام اليهود بالسيطرة على أجهزة الاعلام ضمن قرارات «بروتوكولات حكماء صهيون»: «الصحافة هي القوة العظيمة التي نستطيع بها توجيه الناس. فالصحافة تبين المطالب الحيوية للجمهور وتعلن شكاوى الشاكين وتولد الضجر بين الغوغاء. وقد سقطت في أيدينا منذ عقود، ومن خلالها أحرزنا وكدّسنا الذهب دون أن نظهر للعيان»[36].

يقول «كورنيلوف» بهذا المجال: «ان وكالات الأنباء الغربية، التي يمتلكها أو يهيمن عليها بضعة عشرات من الاحتكاريين، خصوصا اليهود، تزود دول العالم الثالث بتقارير إخبارية محرفة وغير صحيحة عن طريق سيطرتها على الاعلام العالمي. ذلك أن ارسال معظم وكالات الأنباء الغربية، ان لم نقل جميعها، ونخص منها بالذكر وكالات الأنباء الغربية اسوشيتدبرس (آ.ب) وينيتدبرس انترناسيونال (ي.ب) الأمريكيتين ورويتر الانكليزية وفرانس برس (آ.ف.ب) الفرنسية، كانت عبارة عن تدفق لأخبار محرفة وتضليل اعلامي حقود الهدف، منه تمويه الجرائم الامبريالية وتبرير العداء الغربي، وعملاء الغرب (الصهاينة) لحركة التحرر الوطني وتشويه الاشتراكية بكل طريقة. ان وكالات الأنباء الامبريالية الكبرى وهي تمارس أساليب وطرق التأثير المضلل على نفسية ووعي وسلوك الناس في البلدان النامية تقوم، في الواقع، بتصعيد نشاطها الموجه نحو الاستعباد الفكري والروحي لجماهير تلك البلدان. من جهة أخرى فان مشاكل وقضايا العصر الأساسية كالانفراج الدولي، والنضال من أجل السلام، وحركة التحرر الوطني وتصاعدها حتى الآن مواد إخبارية اعلامية للصحفيين الغربيين، اذ أنهم يتجاهلون رؤية قضايا وعمليات التطور العالمي»[37].

هناك شواهد عديدة على مدى ضلوع الاعلام الامبريالي والصهيوني في معاداة الشعوب المناضلة من أجل حقوقها ومحاولة النيل من ارادتها ووضع العراقيل والمعوقات أمام خياراتها الحرة ونهوضها وتقدمها. فقد علقت جريدة «هتسوفيه» الصهيونية على اجراء استفتاء حول تقرير المصير في الصومال الفرنسي (جيبوتي) فقالت: «ان اسرائيل ستعارض بشدة انضمام الصومال الفرنسي الى جمهورية الصومال، وستقوم باتصالات لاحباط كل محاولة تستهدف منح الاستقلال للصومال الفرنسي أو اتحاده مع دولة الصومال»[38]. وقالت صحيفة «يديعوت احرونوت» الصهيونية: «ان اسرائيل كانت اكبر عماد لبلجيكا في الكونغو، باعتبار أن الحكومة البلجيكية تميل الى الاستفادة من اسرائيل وامدادها الدائم بالمال»[39]. وأشارت جريدة «هعولام هازيه» الصهيونية الى: «أن العسكريين الاسرائيليين الذين كانت تمتلىء بهم معسكرات الكونغو، كانوا وراء الأحداث الداخلية في الكونغو نفسها، وأن دورهم كان، ولم يزل، أساسياً في حوادث جنوب السودان»[40]. ومثال على ذلك استقلال «سورينام». فعلى الرغم من نيل هذا البلد استقلاله في عام 1975، وعلى الرغم من أن مساحته تفوق مساحة بريطانيا، وأنه يحتل المرتبة الثالثة في العالم في انتاج البوكسيد، فقد تجاهلت وكالات الأنباء الامبريالية والصهيونية استقلاله ولم يدخل هذا الحديث في نشرتها الاخبارية. وبينما تغفل هذه الوكالات مثل هذا النبأ الهام فانها تمعن في الحديث عن معرض الكتاب الدولي في القاهرة الذي كانت شاركت اسرائيل في دورة من دوراته السنوية أو عن نشاط رياضي عادي في اسرائيل. وتهتم بنقل مثل هذه الحوادث الهامشية أكثر بكثير من اهتمامها بنشاط رئيس وزراء دولة نامية طيلة شهر كامل.

وهناك أمثلة يومية عديدة تكاد لا تحصى على مدى ضلوع تحالف الاعلام الامبريالي ـ الصهيوني في معاداة الشعوب وقلب الحقائق بما يتساوق مع توجهاته وأهدافه. ودليل ذلك موقف هذا التحالف الاعلامي من مصر. فبعد أن حاربها بلا هوادة بسبب مواقفها النضالية، الوطنية والقومية، التي رعاها عبد الناصر، عاد ليغرقها بالمديح والاشادة بنهج الموالاة للغرب ومصالحة العدو الصهيوني الذي بدأه السادات. وبعد عشرين عاما من مهاجمة مصر من قبل ذلك التحالف، اكتشف هذا الاعلام، وبصورة مفاجئة، ان أنور السادات هو رجل الحكومة «الحكيم والشجاع المقدام»، في حين صمت هذا التحالف والوكالات الامبريالية الأخرى مثلاً عن حادثة هامة بحجم ترحيل «الفلاشا» الى اسرائيل، وأسرفت عوضا عن ذلك بكيل المديح لرموز «التطبيع» بين مصر واسرائيل والتهليل لخطوات استسلامية أخرى لبعض الأنظمة العربية.

لقد أدركت اسرائيل منذ البداية الامكانات الضخمة للرعاية المتاحة لها في بعض بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بفضل اقامتها علاقات وطيدة مع اعلاميين متعاطفين وارتزاقيين. وقد شجعها ذلك على مواصلة تجنيد كثير من الأقلام والكتاب والصحفيين للكتابة عن اسرائيل والترويج لها من خلال توجيه الدعوات لهم لزيارة اسرائيل، والتعرف على المسؤولين فيها، مما ساعد في النهاية على خلق رأي عام متعاطف معها في تلك البلدان. وبهذا المعنى كتبت صحيفة «يديعوت احرونوت» الصهيونية، تقول: «ان الأعداد الكبيرة من الصحفيين والمراسلين من بلدان العالم الثالث الذين يفدون الى اسرائيل بزيارات عمل، أصبحوا من أهم أجهزة الرد على الدعاية المضادة لاسرائيل. ويلاحظ أن كثيراً من أولئك الكتاب والاعلاميين كانوا يحرصون في دراساتهم ومقالاتهم على الاقتباس من الصحف الاسرائيلية.. واعادة نشر المقالات. وقد ساعد على ذلك وجود شبكة واسعة من مراكز الاستعلامات الاسرائيلية في تلك البلدان. اضافة الى أن اذاعة صوت اسرائيل قد بدأت تضاعف نشاطها الموجه الى بلدان العالم الثالث منذ الستينات. فمثلا بدأت تلك الاذاعة ارسالها باللغتين العربية والفرنسية لغرب افريقيا في كانون الثاني 1960 ثم تلا ذلك ارسالها بالانكليزية والامهرية والسواحلية لشرق افريقيا. ولازالت تقوم بتسجيل أشرطة لكي تقوم بعض الاذاعات الحكومية والخاصة في عدد كبير من تلك البلدان ببثها ضمن اتفاقات ثنائية»[41].

أما في أمريكا اللاتينية تحديداً فقد بدأ الاعلام الصهيوني أنشطته فيها قبل قيام اسرائيل بسنوات طويلة، وكانت أنشطته المعلنة في ذلك الوقت تهدف الى «شرح أوضاع اليهود في العالم واضطهادهم وآمالهم وأهدافهم في اقامة دولة

خاصة بهم»[42]. واعتمد الاعلام الصهيوني على نشاطات ما يسمى بـ «لجان نصرة فلسطين» التي أنشئت في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، وأخذت طابع اللجان الخيرية ذات التوجهات الانسانية والثقافية، وركز جهوده على المثقفين والصحفيين وذوي النوايا الطيبة، واختار مجموعات وشرائح من تلك الشخصيات الشعبية المرموقة وموظفي الحكومة والكتاب والصحفيين والمثقفين والفنانين المبدعين، وادراج مثل هؤلاء الأشخاص في تلك اللجان، ودعوتهم لرعاية الاجتماعات العامة وحضورها، والقاء المحاضرات، وكتابة المقالات، واصدار التصريحات الرسمية، وعلى العموم استغلال أسمائهم وشهرتهم لهدف تقديم البرنامج الصهيوني الى شعوبهم وحكوماتهم والتغطية الملائمة لذلك.

وبعد قيام اسرائيل تحالفت السياسة الاسرائيلية (واستطرادا الاعلام الصهيوني) مع سياسة الولايات المتحدة الامبريالية في أمريكا اللاتينية، وصار الاعلام الصهيوني حليفا للأنظمة القمعية والرجعية هناك. «فعندما يطلب بلد صديق لاسرائيل المساعدة.. فاننا لا نسأل عما اذا كان هذا البلد ديمقراطيا أو غير ديمقراطي، ولا نسأل عن دوافعه»[43]. وبرر الاعلام الاسرائيلي الصهيوني دعمه للأنظمة القميعة في أمريكا اللاتينية، ومعاداته للحركات الثورية وحركات التحرر، بتبريرات عديدة، وطرح أسبابا واهية منها «انتماء القارة الأمريكية اللاتينية للعالم الغربي في مواقفه العامة من المشاكل الدولية، وتأثرها البالغ بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المشاكل»[44].

وقد تنبهت أخيراً العديد من شعوب وحكومات بلدان العالم الثالث، خصوصا بلدان القارة الافريقية، الى مواقف اسرائيل الحقيقية ازاء كثير من قضاياها المحلية والاقليمية والدولية، سواء مواقفها السابقة من قضايا الاستقلال أو مواقفها الحالية في التعاون مع الأنظمة الديكتاتورية والرجعية والعنصرية. فقد صوتت اسرائيل ضد استقلال الجزائر عام 1956، وعارضت عام 1959 مشروع الأمم المتحدة لاجراء انتخابات عامة في الكاميرون تحت اشراف المنظمة الدولية، كما وقفت في نفس ذلك العام ضد مشروع ادانة فرنسا لاجراء تجاربها الذرية في الصحراء الافريقية، وامتنعت عن التصويت لمنح رواندا وبورندي الاستقلال، كما امتنعت عن التصويت لادانة النظام العنصري في جنوب افريقيا في الأمم المتحدة عام 1960، وعارضت مشروع ليبيريا الخاص بمنح الحكم الذاتي للاقاليم المستعمرة، هذا الى جانب مواقف اسرائيل العدوانية المدانة من قضية جنوب السودان وأزمة الكونغو والحرب الأهلية في نيجيريا ودعم نظام جايواردين في سيريلانكا وعصابات «الكونترا» ضد حكومة دانيال أورتيغا التقدمية في نيكاراغوا وأنظمة القمع في تشيلي والسلفادور وغيرها من أنظمة الحكم المعادية للشعوب في أمريكا اللاتينية.

مجابهة الاعلام الامبريالي والصهيوني

أخيرا نتساءل: ماذا عندنا لمواجهة حرب جبهة الاعلام الامبريالي ـ الصهيوني الشرسة التي لا تقل أهمية وخطورة عن حرب المدافع والمواقع؟

ومع أن الاجابة على هذا السؤال تستلزم دراسة مسهبة منفصلة، الا أننا سنحاول وضع بعض المؤشرات على طريق هذه الاجابة، وتلك الدراسة، التي تتأطر بجانبين: أولهما الجانب الموضوعي، وثانيهما الجانب الذاتي المهني.

بالنسبة للجانب الأول، كثيرة هي المناقشات التي دارت، ولازالت تدور الآن، حول كيفية درء الخطر الاعلامي الامبريالي والصهيوني وحربه الشمولية، المتعددة الوجوه والأدوات والأسلحة، ضد حركات التحرر الوطنية ولا سيما حركة التحرر القومي العربية، وكانت، ولم تزل، مثار بحوث طويلة في مؤتمرات واجتماعات وندوات وتوجهات كثيرة. غير أننا يجب أن نخلص الى القول بأن المواجهة تكمن، أولا وقبل كل شيء، بضرورة قيام نظام إعلامي دولي جديد، مضاد للاعلام الامبريالي، وتابعه الصهيوني، يراعي احتياجات العالم الثالث ويأخذ مطامحها بعين الاعتبار. ومثل هذا النظام ينبغي أن يحمل في طياته ومفرداته ومضامينه مهمات انجاز الآتي:

● الاسهام بجدية في كسر احتكارات الاعلام الامبريالي والصهيوني وأدواتها ووسائطها، خصوصا التدفق الاخباري لوكالات أنبائها في العالم.

● جعل الاتصال المباشر الوسيلة الرئيسة لمد جسور التفاهم بين دول العالم الثالث دون وصاية من أحد ودون وساطة أحد.

● ضرورة تحرك المنظمات والهيئات الدولية، الاختصاصية والمعنية، خصوصا منظمة «اليونسكو» في بحثها، الجدي والعاجل، نحو عدالة نقل الأنباء وتوزيعها وتحقيق أمانة النقل وصحة ما ينقل.

أما بالنسبة للجانب الثاني، وهو المتعلق بالوضع الذاتي ـ المهني للصحفيين أو الاعلاميين عموماً، فمسألة المواجهة تبدو مسألة عقل ورؤيا. اذ لا يكفي توافر النوايا الطيبة لتصنع اعلاماً محصناً، ولا تكفي عدالة القضايا لانتصارها. بل لابد من شروط ومقومات تساعد وتساهم في مراكمة وتحشيد والارتقاء بكل أسباب المواجهة على جميع الصعد والمستويات، وامتلاك القدرة الفائقة، الاستثنائية، للتعامل مع الوقائع والمستجدات دون التخلي عن مبدئية الثوابت، والتعاطي مع سياقات الأحداث دون فصلها أو تجريدها عن ايقاعها العام والخاص، نقصد الماضي والمستقبل، باعتباره فعلا جماعيا لا يلغي الواحد الآخر ولا يطمس دوره أو يقفز فوقه، وباعتباره العمل المطلوب للتوظيف الأمثل للأفكار والمبادىء وتحويلها الى معطيات، مقروءة ومسموعة ومرئية، بعيدا عن الديماغوجية والصراخ المجوف، وأساليب الانشاء والتقرير، وباعتباره القول والفعل المناسب للمقام والموقع المناسب، وعدم الضياع في الهامش الثانوي، بل التركيز على الأساس. ذلك كله لا يأتي من فراغ؛ انه الحس الاعلامي المسؤول المبني على دراية موضوعية بالأحداث وطبيعتها، والقدرة على غربلتها وفرزها، والتمييز في السطور والكلمات بين السم والدسم لما نتلقى من سيل يومي هائل من مصادر الأخبار وتقارير الأحداث، وما نسمع من نشرات ومعلومات في عصر سرعة الاتصالات الهاتفية والبرقية والضوئية وأرقام الكمبيوتر وصور الأقمار الصناعية.

ومن خلال طبيعة المرحلة والأهداف التي ننشدها كشعب عربي، يجب أن ينطلق دور الاعلام من سياقات قومية واحدة، وتتحدد وظائفه ومهماته على أرضية سياسية شمولية متسقة التوجهات متناغمة الأنشطة والايقاعات. فالاعلام، في ضوء مهمات التحرر والصمود والبناء الذي تخوضه أمتنا العربية، وفي ضوء الأهداف المرحلية والاستراتيجية لنضالنا القومي، على كل المستويات والجبهات، يشكل مهنة عامة في خدمة قضايا المرحلة وأساسياتها الجوهرية، من تحرر ومقاومة وتنمية. وعلى هذا النحو يستمد الاعلام مادته ولبناته من الواقع ويفرز تلك المادة، مؤطرة مقبولة، الى الجماهير. فالتعامل مع الرأي العام والتعاطي مع القضايا الأساسية العامة هو مهنة الاعلامي.

ولقد أجمعت تجارب مراحل حركة التحرر الوطني والقومي على ما ينبغي للاعلام التركيز عليه وهو يخوض معركته لانجاز مرحلة النضال ضد أعداء شعبنا وأمتنا، من امبرياليين وصهاينة ورجعيين، ومرحلة التنمية لخلق القاعدة الاقتصادية المادية الصلبة. وطبيعي أنه لا يمكن للاعلام أن يربح مثل هذه المعركة دون توفير مقوماتها التي أول ما تبدأ بالاعلامي نفسه، فهو السلاح الأكثر فاعلية في المعركة الاعلامية، وهو الذي يمكن أن يحدد طبيعة ومضامين ومديّات هذه المعركة وآفاقها، سلباً أو ايجاباً، ربحاً أو إخفاقاً.

وبمقدار ما يستطيع الاعلامي أن يجيب على أسئلة محددة، بأجوبة محددة موصوفة، وسط زحمة الصراع المحتدم، وبمقدار ما يواجه نفسه بهذه التساؤلات، يتمكن من تحصين مواقعه وتطوير فعاليته وارتكازات مهنته التي هي ـ كما قلنا ـ مهنة عامة للشعب.. وابرز هذه التساؤلات الملحة آنيا هي: من أخدم؟.. وماذا أخدم؟.. وكيف أخدم؟

ان الاجابة التي تتأسس من موقع الالتزام بمجتمع أمتنا الواحدة وقضاياها المصيرية، وبمرحلة التحرر الوطني والقومي، هي وحدها التي تؤدي الى تكوين اعلام مجابهة ناجح، قادر على خوض المعركة الشرسة الضارية ضد التحالف الاعلامي الامبريالي ـ الصهيوني في جميع المواقع والمتاريس المفتوحة.

الهوامش:

1 ـ C. Wright Mills, The Power Elite; O.U.P., P. 311.
Micropaedia, Vol, VIII; "Public Opinion".

2 ـ Guy W. Breakley, "Satellite Communications Growth and Future",
ICS Telecommunications, 1980, PP. 34-35.

3 ـ أحد الشخصيات البارزة في مواقع بنيان الكيان الصهيوني. كان قائد جماعة في حرب 1948، ثم عضواً في الوفد الاسرائيلي الى مباحثات الهدنة مع مصر عام

1948، ثم أصبح سكرتيراً لوزير الخارجية الاسرائيلي عام 1949، وبعدها سمّي قائداً للمخابرات الاسرائيلية برتبة ميجر جنرال خلال الفترة 1955 ـ 1959، تخرج من الجامعة العبرية بالقدس بدرجة ماجستير ودكتوراه فلسفة، ومن جامعة هارفارد بدرجة ماجستير في العلاقات الدولية. ومنذ عام 1959 التحق بالجامعة العبرية في القدس أستاذاً للعلاقات الدولية. وفي شهر شباط 1977 شغل منصب مستشاراً لرئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين لشؤون الأمن. له عدة مؤلفات تبحث في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وفي قضايا استراتيجية أخرى.

4 ـ حراكابي، يهوشافاط، «الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الاسرائيلية»، ترجمة أحمد الشهابي، دار القدس ـ بيروت ـ لبنان (بدون تاريخ). ص 10
5 ـ المصدر السابق ص 31 ـ 32.
6 ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 6، حزيران 1981 ـ بيروت ـ لبنان.
7 ـ صحيفة «دافار» الصهيونية 1977/4/1.
8 ـ المصدر رقم (4) ص 126.
9 ـ نيويورك تايمز 1985/5/13.
10 ـ د. عنبتاوي، منذر، «أضواء على الاعلام الاسرائيلي»، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت ـ لبنان، أيار 1972، ص 14.
11 ـ «وثائق القضية الفلسطينية»، مكتب الاستعلامات ـ القاهرة 1967، ص 16.
12 ـ المصدر السابق ص 27.
13 ـ هلسة، تهاني، «ديفيد بن غوريون ـ رواد الصهيونية الأوائل»، مركز الأبحاث الفلسطينية م.ت.ف. بيروت ـ لبنان 1968 ص 162.
14 ـ ، 15 ـ المصدر السابق ص 204.
16 ـ رابين، يتسحاق، «سجل خدمة»، ترجمة دار الجليل ـ عمان ـ الأردن، 1975 ص 86.
17 ـ د. أبو لغد، ابراهيم «تهويد فلسطين»، ترجمة د. أسعد رزق، مركز الأبحاث ورابطة الاجتماعيين في الكويت ـ بيروت 1972 ص 59.
18 ـ المصدر السابق ص 72.
19 ـ Aharon Cohen, "Israel and The Arab World", Beacon Press, 1976, PP. 143.
20 ـ جيروزاليم بوست 1984/10/12.
21 ـ صحيفة «دافار» الصهيونية 1985/4/16.
22 ـ صحيفة «هتسوفيه» الصهيونية 1986/6/9.
23 ـ صحيفة «دافار» الصهيونية 1986/10/9.
24 ـ صحيفة «نيوزويك» الأمريكية 1985/9/27.
25 ـ صحيفة «هاآرتيس» الصهيونية 1986/1/12.
26 ـ مجلة «ايرفورس أند سبيس دايجست» الأمريكية 1986/8/21.
27 ـ مجلة «ناتو بروبختيه» الألمانية الغربية 1970/9/12.
28 ـ «اسرائيل خنجر أمريكا»، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1980 ـ ص 62.
29 ـ «مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة وحتى صفقة كامب ديفيد»، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1981 ـ ص 18.
30 ـ صحيفة «هاآرتيس» الصهيونية 1979/11/19.
31 ـ وهدان، عز الدين «برنامج التسلح النووي الاسرائيلي». الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ـ تشرين أول 1984، ص 8.
32 ـ ، 33 ـ صحيفة «يديعوت احرونوت» 1974/3/25.
34 ـ صحيفة «يديعوت احرونوت» الصهيونية 1974/10/19.
35 ـ مجلة «لاش» الصهيونية 1984/4/21.
36 ـ زكريا، هاشم «أمريكا والصهيونية»، دار الوثبة ـ دمشق (بدون تاريخ) ص 46.
37 ـ مجلة «المعرفة» السورية، العدد 287 كانون ثاني (يناير) 1986، ص 15، 16.
38 ـ صحيفة «هتسوفيه» الصهيونية 1976/4/9.
39 ـ صحيفة «يديعوت احرونوت» الصهيونية 1976/7/23.
40 ـ جريدة «هعولام هازيه» الصهيونية 1986/9/16.
41 ـ صحيفة «يديعوت احرونوت» الصهيونية 1975/10/23.
42 ـ كاشليف، يوري «الامبريالية الاعلامية»، موسكو ـ دار التقدم 1984، ص 92.
43 ـ المصدر السابق ص 103.
44 ـ المصدر السابق ص 118.